الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

مكافحة الصور الحميمة غير الرضائية: دليل للعمل البرلماني

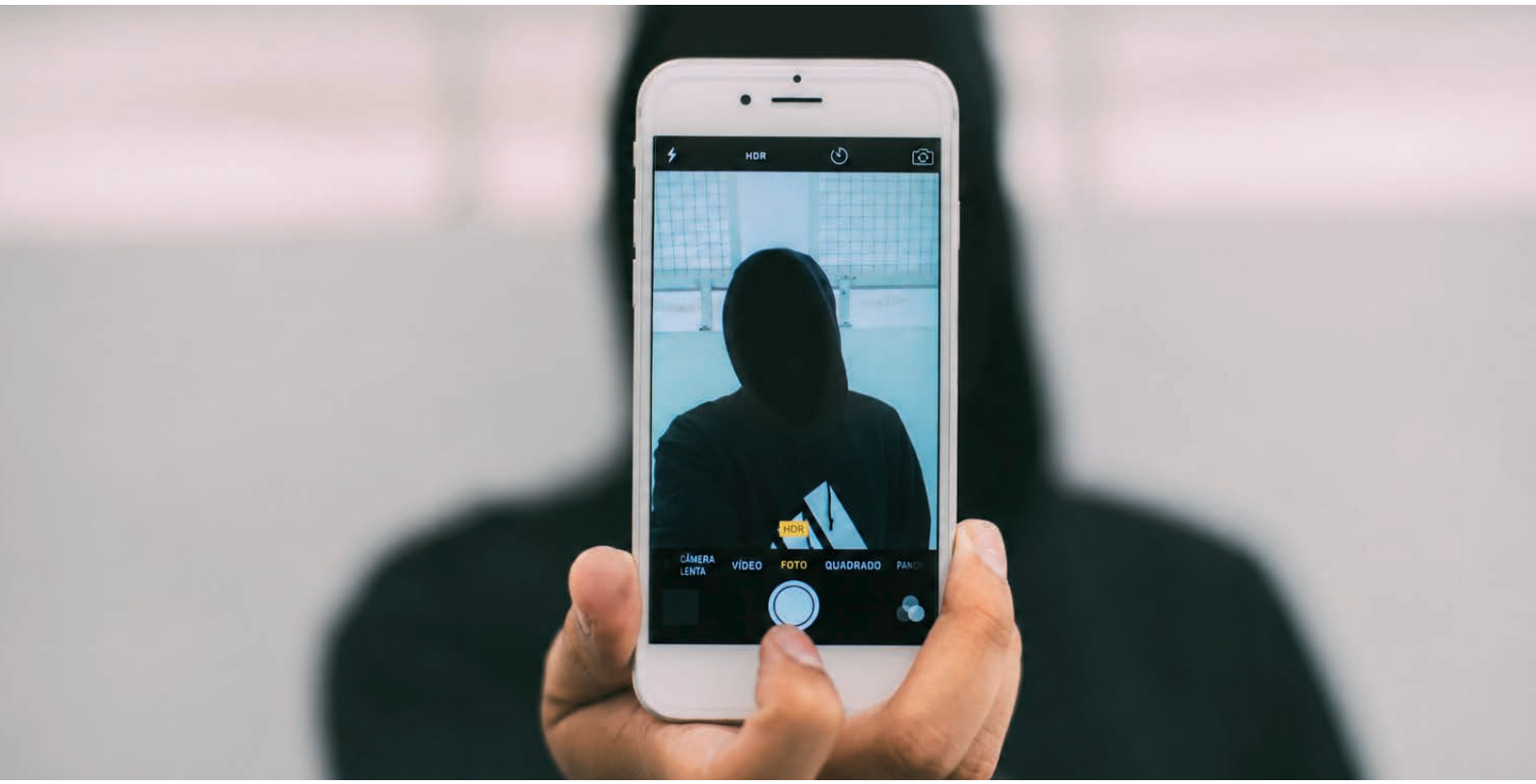

يمكن استهداف الأفراد باستخدام صور غير حميمة تُجمع من شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية وغيرها من المصادر الشبكية العامة.

ملخص عملي

أدى الانتشار السريع لأدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى طفرة في الصور الحميمة غير الرضائية، مثل الصور الجنسية العميقة التزييف. وتستهدف هذه النزعة النساء والفتيات، بمن فيهن البرلمانيات، بشكل غير متناسب. وتُعدّ الصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي شكلاً من أشكال العنف الجنساني الميسَّر تكنولوجياً، وتضر بحياة الملايين من الناس، ولها عواقب مروعة عبر المجتمع.

ووفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لدى أقل من نصف الدول قوانين تغطي الإساءة عبر الإنترنت، ولدى عدد أقل منها قوانين تتناول الصور الحميمة غير الرضائية تحديداً.[1] ومع استمرار تطور القدرات التكنولوجية، تواجه البرلمانات في مختلف أنحاء العالم صعوبات في اتخاذ إجراءات للحد من تلك الأضرار، والوفاء بالالتزامات الدولية القائمة، وتحديد مسؤوليات المنصات التكنولوجية، ودعم المتضررين من الصور الحميمة غير الرضائية، ومحاسبة الجناة.

١ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، «عندما تخفق العدالة: لماذا لا تستطيع النساء الحصول على الحماية من إساءة استخدام الصور العميقة التزييف المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي» (٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢٦).

نشرة مواضيعية
حزيران/يونيو ٢٠٢٦

ويعدّ التحدي المتمثل في الصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي من أوضح وأبرز الاختبارات لمعرفة ما إذا كان بإمكان البرلمانات تشكيل مستقبل الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي.

وتحدِّد هذه النشرة المواضيعية خمس أولويات للعمل البرلماني يلي بيانها:

١- **سن تشريعات للاعتراف بالصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي بوصفها شكلاً من أشكال العنف الجنساني**، مع وضع تعاريف محايدة تكنولوجياً تشمل الإنتاج، والتلاعب، والحيازة، والتوزيع، والتهديد بالتوزيع، والتسويق.

٢- **ضمان وجود آليات فعالة للإزالة ودعم المتضررين**، مع فرض التزامات واضحة على المنصات، منها الإزالة السريعة للصور الحميمة غير الرضائية، وضمان تجهيز الشرطة والنيابات العامة والمدارس ومقدمي الرعاية الصحية للاستجابة، وتحفيز التعاون الوثيق بين منظمات المجتمع المدني ومزودي المنصات لتوفير حماية فعالة ومجدية للمتضررين.

٣- **استخدام وظيفة الرقابة لتتبع التنفيذ والأدلة وامتثال المنصات** للأطر القانونية والالتزامات الدولية.

٤- **الإجهار بالرأي ضد الصور الحميمة غير الرضائية**، بما في ذلك الاضطلاع بحملات وقاية، وإزكاء الوعي في المجتمع، وحشد الدعم عبر الأحزاب في البرلمان، وإدراج هذه القضية في خطط العمل الوطنية بشأن العنف الجنساني الميسَّر تكنولوجياً.

٥- **التعاون دولياً على التصدي للضرر العابر للحدود** حيث يمكن أن يكون الجناة والمتضررون وآليات التوزيع في ولايات قضائية مختلفة، بما في ذلك عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي والعمليات العالمية لحوكمة الذكاء الاصطناعي.

نشأة الصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي

يشير مصطلح «الصور الحميمة غير الرضائية» إلى وضع مواد حميمة، والتلاعب بها، وحيازتها، والتهديد بتوزيعها، وتوزيعها الفعلي ضد إرادة الشخص المصوَّر أو دون الحصول على موافقته.[٢]

ويستهدف هذا النوع من العنف الجنساني الميسَّر تكنولوجياً بشكل غير متناسب النساء والفتيات، بمن فيهن البرلمانيات، والمرشحون السياسيون، والصحفيون، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والشخصيات العامة الأخرى. ويطرح تحديات ملحة أمام المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويشكِّل جزءاً من رد فعل أوسع نطاقاً ضد حقوق المرأة[٣]، ويتجذر هيكلياً ضمن أنماط أوسع من الضرر القائم على الاعتبارات الجنسانية.[٤]

وتُعدّ حوكمة الذكاء الاصطناعي مسألة تتجاوز حدود الابتكار التكنولوجي، إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة السلطة الديمقراطية – أي مَن يضع القواعد، ومَن تُوفَّر له الحماية، ومَن يُحاسَب. وتطرح وتيرة تقدّم هذه التكنولوجيات، وتركز تطورها في صفوف عدد قليل من الجهات الفاعلة العالمية، أحد التحديات السياساتية الحاسمة المعاصرة أمام المؤسسات الديمقراطية.

وقد عجزت الإجراءات الطوعية التي اتخذتها الشركات حتى الآن عن منع إنتاج الصور الحميمة غير الرضائية وتوزيعها على نطاق واسع، بل وقد تسهم الحوافز التجارية في الاتجاه المعاكس. وتتمتع البرلمانات بمكانة فريدة لسد هذه الفجوة، بعد أن قادت أكبر الاستجابات تأثيراً عن طريق وظائفها الأساسية وهي: التشريع، والتدقيق في إجراءات الجهاز التنفيذي وفي إجراءات الشركات المسؤولة عن هذه التكنولوجيات، والتحدث علناً باسم المتضررين. وقد فرض هذا العمل ضغوطاً سياسية على المنصات ومطوري الذكاء الاصطناعي والحكومات للتحرك. وترمي الأمثلة المقدَّمة في هذه النشرة المواضيعية إلى دعم هذا العمل بإظهار ما قامت به البرلمانات في مختلف أنحاء العالم للاستجابة لهذه القضية وما يمكن للغير تعلّمه من تجربتها.

---

٢ حكومة المملكة المتحدة، «حملة لقمع إساءة استخدام الصور الحميمة مع تعزيز الحكومة قوانين السلامة عبر الإنترنت» (١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤)؛ والحكومة الأسترالية، مكتب النائب العام، «البيان الوطني للمبادئ المتعلقة بتجريم المشاركة غير الرضائية للصور الحميمة» (١٩ أيار/مايو ٢٠١٧)؛ ومدونة القوانين الأيرلندية، قانون مكافحة أعمال التحرش والمضايقة والاتصالات المسيئة والجرائم المتصلة بها لسنة ٢٠٢٠، القسم ٢ (٢٠٢٠)؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، «عندما تخفق العدالة: لماذا لا تستطيع النساء الحصول على الحماية من إساءة استخدام الصور العميقة التزييف المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي» (٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢٦).

٣ الأمم المتحدة، «فضاء الرجال على الإنترنت يجعل من خطاب كراهية النساء التيار السائد» (٧ آذار/مارس ٢٠٢٥).

٤ إليسا برلين وآخرون، «التصدي للعنف الجنساني لتحسين رفاه طلاب الجامعات: دراسة عن الأبعاد النفسية الاجتماعية التي تؤثر في المواقف تجاه نشر الصورة الحميمة غير الرضائية» (٢٠٢٤)؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، نقطة التحول: التصاعد المرعب للعنف ضد النساء في المجال العام (٢٠٢٥).

تعريف المسألة

تختلف المصطلحات والتعاريف باختلاف السياقات القانونية والسياساتية، حيث تشير بعض الولايات القضائية إلى «المواد الجنسية العميقة التزييف» أو «المواد الحميمة العميقة التزييف» أو «المواد الإباحية العميقة التزييف». وتستخدم هذه النشرة المواضيعية مصطلح «الصور الحميمة غير الرضائية» الذي يركِّز على غياب الموافقة ويغطي مجموعة واسعة من المواد المسيئة. وبالتركيز على المحتوى «الحميمي» لا «الصريح جنسياً» فقط، يغطي المصطلح مواد مثل الأفعال الجنسية دون خلع الملابس، وغيرها من الصور المهينة أو العنيفة أو الصريحة أو الفاحشة التي قد تعجز التعاريف القانونية الأضيق عن تناولها. وعلى الرغم من أن الصور الحميمة غير الرضائية تكون في الغالب ذات طبيعة إباحية، فإن استخدام مصطلح «حميمة» تحديداً يهدف إلى شمول المواد العارية أو الجنسية أو المتعلقة بأجزاء الجسد الخاصة أو المهينة، من دون التوسّع ليشمل صور الحياة الخاصة أو العائلية أو العاطفية العامة، التي تثير قضايا مختلفة تتعلق بالتشهير أو التحرّش أو التضليل.

ويحتوي الملحق جيم على مراجع توضِّح كيف عرَّفت مجموعة مختارة من الولايات القضائية هذه الجريمة قانوناً.

ويغيِّر الذكاء الاصطناعي حجم الضرر، وأشكال الإساءة، ونطاق الجهات الفاعلة المشاركة في الصور الحميمة غير الرضائية، والجهات الفاعلة المستفيدة من تلك الصور.[٥] وقد شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة حادة في الصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي، ولا سيما الصور الجنسية «العميقة التزييف».[٦] وأسهمت القضايا البارزة التي تتعلق بشخصيات عامة إسهاماً كبيراً في تشكيل النقاشات المجتمعية بشأن الصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي.[٧]

وقد سبقت المواد الجنسية العميقة التزييف موجة الذكاء الاصطناعي التوليدي الحالية، ولكن الأدوات الجديدة جعلت من السهل جداً إنتاج صور جنسية اصطناعية ومتلاعب بها.[٨] واليوم، يمكن استهداف الأفراد باستخدام صور غير حميمة تُجمع من شبكات التواصل الاجتماعي، أو منصات المراسلة، أو المواقع المهنية، أو مواد الحملات، أو مصادر عامة أخرى. وباتت القدرات، التي كانت تتطلب سابقاً برمجيات متخصصة ومعرفة تقنية، متاحة اليوم على نطاق واسع ومتوفرة عن طريق تطبيقات تجارية تتطلب خبرة قليلة أو معدومة، مما ساعد على نقل هذه القدرات من الدوائر المتخصصة إلى الاستخدام الجماهيري للمستهلكين.

وبدأت البحوث تدرك مدى اتساع المشكلة:

- تؤثر الصور الحميمة غير الرضائية بشكل متزايد في الأطفال والمراهقين. وحدد تحقيق مشترك نُشر في نيسان/أبريل ٢٠٢٦ وقوع حوادث مدرسية متعلقة بالصور الحميمة غير الرضائية في ٢٨ بلداً.[٩]
- وفقاً لمؤسسة مراقبة الإنترنت، يمكن إنتاج صورة مقنعة وعميقة التزييف لشخص معيَّن باستخدام ٢٠ صورة تقريباً في غضون ١٥ دقيقة.[١٠] لذا يمكن للصور المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي أن توفر مادة كافية لتقليد وجه وشكل شخص حقيقي.
- أدت هذه التطورات إلى انتشار خدمات «التعرية» وتبديل الوجوه القائمة على شبكة الإنترنت والتطبيقات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، وُجد أن عينة من ٣٤ خدمة من هذا النوع جذبت ٢٤ مليون زائر فريد شهرياً.[١١]

وتُستكمل هذه الوظائف بنُظم التوزيع وإدرار الدخل التي تستخدمها المنصات. وفي الواقع، كانت خدمات «التعرية» القائمة على الذكاء الاصطناعي تعمل بوصفها نشاطاً تجارياً ربحياً واسع النطاق منذ عام ٢٠٢٣، مستخدمةً حملات التسويق، وإرسال السُخام، والمنصات الرئيسية للوصول إلى المستخدمين.[١٢] وباتت الأنظمة الحالية مدمجة في أدوات المتصفح والتطبيقات المحمولة التي تلغي الحاجة إلى البرمجة أو الأجهزة المتخصصة. ويستطيع المستخدم الآن رفع صورة، واختيار إعداد مسبق، والحصول على صورة جنسية اصطناعية في غضون ثوان معدودات.

وحدثت قضية بارزة في آب/أغسطس ٢٠٢٥، عندما أصدرت شركة xAI برنامج Grok Imagine على موقع X مع وضع «مثير»، حيث أظهر الصحفيون أن النظام سيولد صوراً جنسية غير رضائية لأفراد وشخصيات عامة من الاستخدام الأول.[١٣] وتمثلت مسألة جدالية في التقليل المتعمد للقيود المفروضة على مدخلات المستخدمين. وأدى هذا التطور إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية سريعة والمطالبة بفرض التزامات قانونية أقوى على مزودي أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي لمنع إنتاج الصور الحميمة غير الرضائية ونشرها.[١٤] وفي المملكة المتحدة، فتح مكتب الاتصالات تحقيقاً رسمياً بموجب قانون السلامة الإلكترونية في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦،[١٥]

٥ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كيف يفاقم الذكاء الاصطناعي العنف الميسَّر تكنولوجياً ضد النساء والفتيات (٢٠٢٥).
٦ آشر فلين وآخرون، «إساءة استخدام الصور الجنسية العميقة التزييف: وجهات نظر الجناة والمتضررين بشأن دوافع وأشكال الصور الجنسية العميقة التزييف التي أُنتجت ونُشرت دون موافقة» (٢٠٢٥).
٧ جوليا ستورجز، «تيلور سويفت، والتزييف العميق، والتعديل الأول: تغيّر المشهد القانوني لضحايا الإباحية الاصطناعية غير الرضائية» (٢٠٢٤).
٨ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كيف يفاقم الذكاء الاصطناعي العنف الميسَّر تكنولوجياً ضد النساء والفتيات (٢٠٢٥).
٩ مات بورغس، «أزمة الصور العارية العميقة التزييف في المدارس أسوأ بكثير مما تعتقدون» (١٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٦).
١٠ مؤسسة مراقبة الإنترنت، ضرر بلا حدود: مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال من خلال عيون محللينا (٢٠٢٦).
١١ سانتياغو لاكاتوس، صورة كاشفة: تنتقل صور 'التعري' المولدة بالذكاء الاصطناعي من منتديات النقاش الإباحية المتخصصة إلى تجارة إلكترونية واسعة النطاق ومدرة للدخل (٢٠٢٣).
١٢ سانتياغو لاكاتوس، صورة كاشفة: تنتقل صور 'التعري' المولدة بالذكاء الاصطناعي من منتديات النقاش الإباحية المتخصصة إلى تجارة إلكترونية واسعة النطاق ومدرة للدخل (٢٠٢٣).
١٣ جيس ويذربيد، «وضع الفيديو 'المثير' لأداة Grok مكتني من مشاهدة صور عارية عميقة التزييف لتيلور سويفت فوراً» (٥ آب/أغسطس ٢٠٢٥).
١٤ رامشا جهانجير، «المحكمة الهولندية تأمر موقع X بمنع Grok من توليد محتويات الاعتداء الجنسي المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي» (٢٦ آذار/مارس ٢٠٢٦).
١٥ مكتب الاتصالات، «مكتب الاتصالات يفتح تحقيقاً في موقع X بشأن صور Grok الجنسية» (١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦).

واتخذت المفوضية الأوروبية إجراءات ضد X بموجب قانون الخدمات الرقمية في وقت لاحق من الشهر نفسه.[١٦]

البرلمانيون يجهرون بآرائهم

«هذه ليست صوراً غير ضارة – بل هي أسلحة إساءة تستهدف النساء والفتيات بشكل غير متناسب. وهي غير قانونية.»[١٧]

السيدة ليز كيندال، عضو في مجلس العموم، ووزيرة الدولة للعلوم والابتكار والتكنولوجيا، المملكة المتحدة، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦

«الصور الجنسية غير الرضائية ليست ابتكاراً، وإنما هي عنف، وهو أمر غير مقبول يجب وضع حد له.»[١٨]

السيدة أربا كوكالاري، عضو في البرلمان الأوروبي، شباط/فبراير ٢٠٢٦

«هذا غير مقبول وسوء استخدام فادح لإحدى وظائف الذكاء الاصطناعي... ولا يمكن لبلدنا أن يقف متفرجاً وكرامة المرأة تُنتهك علناً ورقمياً دون أي عواقب تحت ستار الإبداع والابتكار.»[١٩]

السيدة بريانكا شاتورفيدي، عضو في مجلس الولايات، وعضو في اللجنة البرلمانية الدائمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الهند، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦

«هذا استغلال جنسي غير مقبول وربما غير قانوني. وهو عنف جنسي.»[٢٠]

السيدة دومينيك أوروورك، عضو في مجلس العموم، كندا، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦

«الإجراءات العقابية هي المفتاح للتصدي لسوء استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج المواد الجنسية العميقة التزييف ونشرها عبر المجتمع. ومن المهم أن تثير البرلمانات هذه المسألة وأن تزيد من حماية الفئات الأشد ضعفاً، أي النساء والأطفال.»

السيد إرنست أنيم، نائب، غانا، حزيران/يونيو ٢٠٢٦

مدى المشكلة

وفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، شهدت الصور الحميمة غير الرضائية زيادة حادة مؤخراً، مع تضرر النساء والفتيات بخاصةٍ،[٢١] حيث زادت مقاطع الفيديو العميقة التزييف وحدها بنسبة ٥٥٠٪ بين عامَي ٢٠١٩ و٢٠٢٣.[٢٢] وتشير البيانات إلى ما يلي:[٢٣]

- على المستوى العالمي، تعرضت ٥٩,٩٪ من النساء اللاتي لديهن اتصال بالإنترنت شخصياً لشكل واحد على الأقل من العنف الجنساني الميسَّر تكنولوجياً.[٢٤]
- ٩٨٪ من مقاطع الفيديو العميقة التزييف والمتداولة عبر الإنترنت إباحية، و٩٩٪ من المستهدفين نساء أو فتيات.[٢٥]
- يزداد استهداف الأطفال. وقد عُثر على أكثر من ٢٠ ٠٠٠ صورة حميمة غير رضائية مولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي على منتدى واحد على شبكة الإنترنت المظلم في غضون شهر واحد في عام ٢٠٢٣.[٢٦]
- في كندا، تأثر ما يصل إلى ٢٨,٥٪ من طلاب المرحلة الجامعية بالصور الحميمة غير الرضائية.[٢٧]
- تشكِّل الاعتبارات الجنسانية والعرقية إمكانية وصول المتضررين إلى سبل الانتصاف والدعم في أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، مع تعرض الأقليات لمستويات غير متناسبة من عدم المساواة – مما يبرز أهمية تنفيذ استجابة قائمة على فهم شامل لأبعاد العنف الجنساني.[٢٨]

وقد وُثِّقت الأضرار الناتجة عن الصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي في مختلف أنحاء العالم. ففي جمهورية كوريا، أدى كشف قنوات تيليغرام في آب/أغسطس ٢٠٢٤ – بما في ذلك قناة يبلغ عدد المشتركين فيها ٢٢٠ ٠٠٠ مشترك تقريباً – لأنها كانت توزع صوراً عميقة التزييف ومولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي لطالبات ومدرسات وجنود إلى دفع الجمعية الوطنية لتعديل قانون عقوبة العنف الجنسي في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤ برفع الحد الأقصى للعقوبة إلى سبع سنوات وتجريم حيازة تلك المحتويات ومشاهدتها.[٢٩]

١٦ المفوضية الأوروبية، «المفوضية تحقق في أنظمة التوصية الخاصة بموقع X وأداة Grok بموجب قانون الخدمات الرقمية» (٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦).
١٧ حكومة المملكة المتحدة، «بيان وزيرة الدولة إلى مجلس العموم: ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦» (١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦).
١٨ أوين كاربنتر-زيهي، «فضيحة Grok تدفع نائب أوروبي إلى التحرك لحظر المحتوى الإباحي غير الرضائي المولد بواسطة الذكاء الاصطناعي بموجب تشريع جديد» (٥ شباط/فبراير ٢٠٢٦).
١٩ *صحيفة تايمز أوف إنديا*، «بريانكا شاتورفيدي تكتب إلى الحكومة بشأن إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي: تحذر من تجنيس النساء؛ وتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة» (٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦).
٢٠ كيت بوكيرت، «نائبة غويليف تتوقف عن النشر على موقع X بعد الجدل المحيط بأداة Grok» (٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦).
٢١ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مستودع أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن العنف الميسَّر تكنولوجياً ضد النساء والفتيات (٢٠٢٥).
٢٢ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، «عندما تخفق العدالة: لماذا لا تستطيع النساء الحصول على الحماية من إساءة استخدام الصور العميقة التزييف المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي» (٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢٦).
٢٣ ماريا نويمي باراديسو وآخرون، «العوامل المرتبطة بالإساءة الجنسية القائمة على الصور: استعراض منهجي» (٢٠٢٣).
٢٤ مركز الابتكار في الحوكمة الدولية، من أجل دعم إنترنت أكثر أماناً: استبيان عالمي بشأن العنف الجنساني عبر الإنترنت (٢٠٢٣).
٢٥ Security Hero، «حالة التزييف العميق في ٢٠٢٣: الحقائق، والتهديدات، والتأثير» (٢٠٢٣).
٢٦ مؤسسة مراقبة الإنترنت، كيف يُساء استخدام الذكاء الاصطناعي لإنتاج صور للاعتداء الجنسي على الأطفال (٢٠٢٣).
٢٧ ماريا نويمي باراديسو وآخرون، «العوامل المرتبطة بالإساءة الجنسية القائمة على الصور: استعراض منهجي» (٢٠٢٣).
٢٨ آسيا أ. إيتون وآخرون، «تصورات إساءة استخدام المحتويات الجنسية العميقة التزييف عبر ثلاث دول: بحث في كيفية تشكيل الاعتبارات الجنسانية والعرقية المواقف تجاه إساءة استخدام المحتويات العميقة التزييف في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا» (٢٠٢٦).
٢٩ هيذر بار، «أزمة الجرائم الجنسية الرقمية العميقة التزييف في كوريا الجنوبية» (٢٩ آب/أغسطس ٢٠٢٤).

جمهورية كوريا تحت المجهر: التشريعات المحلية وحدودها

أصبحت جمهورية كوريا من أبرز الحالات التي شهدت استجابة تشريعية سريعة للصور الحميمة غير الرضائية، حيث اتخذ البرلمان إجراءات سريعة وشاملة عقب ارتفاع حالات الإساءة ارتفاعاً حاداً، بما في ذلك في صفوف الطلاب الذين ينتجون ويوزعون محتويات استغلالية باستخدام صور أقرانهم.[٣٠]

كيف تصرف البرلمان

في لقاء مع الاتحاد البرلماني الدولي، وصفت السيدة كيم نام-هي، وهي عضو في الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا، كيف حفزت الأزمة الجهود البرلمانية المنسقة. إذ قدَّمت لجنة برلمانية خاصة إصلاحات وسعت نطاق المسؤولية الجنائية إلى ما هو أبعد من الإنتاج والتوزيع ليشمل حيازة الصور الحميمة غير الرضائية ومشاهدتها.[٣١] واستناداً إلى التشريعات المعززة بشأن العنف الجنساني، التي اعتُمدت في عام ٢٠٢٤ بتوافق برلماني واسع النطاق، عُززت آليات حماية المتضررين – بما في ذلك عن طريق وضع إجراءات أسرع لإزالة المحتويات المعنية وإنشاء مراكز رسمية لدعم المتضررين.[٣٢] ووفقاً للسيدة كيم نام-هي، فقد ساهمت هذه الإصلاحات في إحداث انخفاض كبير في تداول المحتويات العميقة التزييف وغير القانونية وتحسين الدعم المقدَّم للمتضررين.

ومع ذلك، تبرز حالة جمهورية كوريا حدود التشريعات المحلية عندما يُنتج المحتوى أو يُستضاف أو يوزَّع عبر الحدود. ولا تزال مساءلة المنصة على وجه الخصوص تشكل فجوة كبيرة.

«إذا نشأت جريمة في بلد ما وكانت مرتبطة بالبنية التحتية أو الجهات الفاعلة في بلد آخر، فلا ينبغي التعامل معها على أنها مشكلة الغير فقط، وإنما يجب على البلدان أن تتعاون معاً عن كثب للتصدي لتلك الجرائم بفعالية.»

السيدة كيم نام-هي، عضو في الجمعية الوطنية، جمهورية كوريا

ما يمكن للنواب التفكير فيه

- **الاستفادة من الأطر الدولية:** عند تقديم الحجج المؤيدة لتنظيم مسألة الصور الحميمة غير الرضائية على المستوى المحلي، توفر الصكوك الدولية – بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – أساساً معيارياً راسخاً.
- **الترويج النشط للاتفاقات الدولية:** يمكن للبرلمانات تسريع التفاوض على الصكوك المعنية وتوقيعها والتصديق عليها، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية، بغية سد الفجوات المتعلقة بالإنفاذ عبر الحدود والتي لا يمكن للتشريعات المحلية وحدها معالجتها.

تأثير الصور الحميمة غير الرضائية في النساء والفتيات

تشمل الأضرار المرتبطة بالصور الحميمة غير الرضائية القلق، والاكتئاب، والخزي، والخوف، والعزلة الاجتماعية، وفقدان الدخل، والاضطرابات التعليمية، وتلف العلاقات والمكانة المهنية، وهو ما يماثل الأضرار الناتجة عن الاعتداءات الجنسية الجسدية.[٣٣] وفي بعض الحالات، ترتبط الصور الحميمة غير الرضائية بأعمال المطاردة، والابتزاز، والمضايقة، والعنف الأسري، وأشكال أخرى من السيطرة القسرية،[٣٤] وغالباً ما تتفاقم الأضرار النفسية عندما يكون الجناة شركاء حميمين سابقين أو مطاردين.[٣٥] ويمكن أن يتسبب اللجوء إلى سبل الانتصاف في إعادة التعرض للصدمات، حيث يواجه المتضررون غالباً عدم التصديق أو وغياب الدعم أو الوصم.[٣٦]

وتنشأ العديد من الحالات الأشد خطورة في السياقات التي تسودها اختلالات القوة الهيكلية، مما يحدد الفئات الأكثر عرضة للخطر ومدى فعالية استجابة القانون.

وفضلاً عن ذلك، غالباً ما تستهدف الصور الحميمة غير الرضائية المراهقين والفتيات.[٣٧] وتجمع البيئات التعليمية، مثل المدارس والجامعات، بين المتضررين والجناة في الوقت نفسه، وعندما يكون الجناة أطفالاً أو مراهقين، يثير ذلك تساؤلات محددة بشأن المساءلة والمعاملة القانونية المناسبة.[٣٨]

وبالنسبة للنساء المتضررات من أعمال الاتجار بالبشر أو العنف الأسري أو النزاعات، أو النساء المنتميات إلى فئات مهمشة، تتفاقم الحواجز أمام الإنصاف القانوني بسبب أوجه الضعف القائمة أصلاً. فعلى سبيل المثال، إذا كانت ضحية ما في حالة هجرة غير آمنة، أو كانت معرضة لخطر الترحيل إذا تعاملت مع جهات إنفاذ القانون، فقد تظل التشريعات المتعلقة بالصور الحميمة غير الرضائية غير متاحة عملياً. وعليه، يجب على القانون أن يأخذ في الحسبان الظروف التي تقع فيها الإساءة؛ وإلا فإنه يعرض الفئات الأكثر عرضة للخطر للخذلان.

٣٠ هيونسو يم، «كوريا الجنوبية ستجرم مشاهدة أو حيازة المواد الجنسية الصريحة العميقة التزييف» (٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤).
٣١ شين مين-جونغ، «كوريا تعتمد مشروع قانون يجعل مشاهدة المحتويات العميقة التزييف وغير الرضائية غير قانونية» (٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤).
٣٢ هيونسو يم، «كوريا الجنوبية ستجرم مشاهدة أو حيازة المواد الجنسية الصريحة العميقة التزييف» (٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤).
٣٣ كلير ماكغلين وآخرون، «'إنه تعذيب للروح': أضرار الإساءات الجنسية القائمة على الصور» (٢٠٢٠).
٣٤ تيلما كاتارينا ألميدا وآخرون، «الصحة النفسية، والخزي، والقدرة على الصمود: دراسة عن المتضررين وغير المتضررين من نشر الصور الحميمة غير الرضائية» (٢٠٢٥).
٣٥ كويلين ت. لوكاس، «التزييف العميق والعنف الأسري: إساءة معاملة الشريك الحميم باستخدام تكنولوجيا الفيديو» (٢٠٢٢)؛ وكونستانتينوس باباكريستو، خط المساعدة لضحايا الانتقام الإباحي: تقرير عام ٢٠٢٣ (٢٠٢٣).
٣٦ براندون سباركس وآخرون، «أين الحد؟ تصورات لوم المتضررين، والجريمة، والأذى، والأخلاق، واستخدام تكنولوجيا التعرية العميقة التزييف» (٢٠٢٦).
٣٧ مات بورغس، «أزمة الصور العارية العميقة التزييف في المدارس أسوأ بكثير مما تعتقدون» (١٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٦).
٣٨ المرجع نفسه.

الصور الحميمة غير الرضائية والعمليات الديمقراطية

أصبحت الصور الحميمة غير الرضائية شاغلاً متزايد الأهمية بالنسبة للعمليات الديمقراطية. وقد أصدر الاتحاد البرلماني الدولي تقارير عن العنف الجنساني داخل البرلمانات في مختلف أنحاء العالم.[٣٩] واليوم، يتطور هذا التهديد مع استهداف المحتويات الجنسية العميقة التزييف النساء في المناصب العامة بشكل غير متناسب، مما ينشئ حاجزاً أمام المشاركة السياسية ويقوض تنوع هيئات الحوكمة.[٤٠]

ووفقاً لتقرير صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠٢٥، تعرضت ٧٠٪ من النساء في الحياة العامة للعنف عبر الإنترنت، وتعرضت ٤٤٪ من المدافعات عن حقوق الإنسان و٤١٪ من الصحفيات للعنف الجنساني الميسَّر تكنولوجياً، بما في ذلك عن طريق الصور الحميمة غير الرضائية.[٤١] ووفقاً لدراسة أخرى نشرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠٢٦، لجأت ٤١٪ من الصحفيات إلى الرقابة الذاتية على وسائل التواصل الاجتماعي لتجنب التعرض للإساءة.[٤٢]

وكثيراً ما تُستهدف البرلمانيات، ويحذر مرفق البحوث البرلمانية الأوروبية من أن أدوات التزييف العميق تيسِّر وجود بيئة معلوماتية متزايدة العداء للنساء في الحياة السياسية، ويكون لذلك عواقب على المشاركة الديمقراطية عبر شبكة الإنترنت وخارجها.[٤٣] وبالنسبة للمشرعين، تجاوزت أوجه التقدم في الواقعية والسرعة والتخصيص المنخفض للبيانات والتوزيع الجماهيري القوانين المصممة لأشكال سابقة من الإساءة القائمة على الصور. وفي عدد من الولايات القضائية، حفز التأثير في النائبات اتخاذ الإجراءات التشريعية.

ألمانيا تحت المجهر: قضايا بارزة تدفع العمل البرلماني

يوضِّح النقاش الألماني بشأن الصور الحميمة غير الرضائية كيف يمكن للقضايا الفردية البارزة أن تحفز المشاركة البرلمانية. ويتعلق مثال بارز بحالة السيدة كولين فرناندیز، وهي ممثلة أسهمت قضيتها في إزكاء وعي الجمهور بشأن الصور الحميمة غير الرضائية في ألمانيا. ويُزعم أن زوجها كان مسؤولاً عن إنشاء حسابات وهمية على وسائل التواصل الاجتماعي باسمها، استُخدمت لنشر صور حميمة معدَّلة على مدى سنوات عدة.

كيف تصرف البرلمان

أكدت السيدة لينا غومنيور، وهي عضو في مجلس النواب الاتحادي الألماني اقترحت تشريعاً يتصدى للصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي، أن الخبراء القانونيين والجمعيات المهنية قد حددوا منذ زمن طويل ثغرات تنظيمية في التصدي لهذا الشكل من أشكال الإساءة الرقمية. ويركِّز مشروع القانون تركيزاً كبيراً على الاعتراف بعدم تكافؤ موازين القوة البنيوية بين الجناة والمتضررين. وفي حال إقرار مشروع القانون، ستُفرض على الأفراد الذين يستغلون النساء في أوضاع هشة عقوبات أشد.

«من المؤلم أن الفضائح العامة غالباً ما تكون هي المحرك لإحداث التغيير الضروري.»

السيدة لينا غومنيور، عضو في مجلس النواب الاتحادي الألماني

ما يمكن للنواب التفكير فيه

- **تحديد الثغرات التشريعية مبكراً:** ينبغي للبرلمانيين الاستناد إلى الأبحاث القائمة والتفاعل عن كثب مع الخبراء القانونيين طوال العملية.
- **ضمان ارتكاز التشريعات الخاصة بالصور الحميمة غير الرضائية على المحادثات القانونية الراسخة بشأن تجريم العنف الجنسي:** يساعد التماشي مع المعايير المقبولة عموماً ومشاركة الجمعيات المهنية المتخصصة في القانون الجنائي على تحقيق توافق في الآراء واسع النطاق ومواءمة التغييرات في القانون الجنائي مع التفسيرات القائمة للقانون الدستوري.
- **تكملة القانون الجنائي بآليات مصاحبة:** يتعين توفير خطوط ساخنة للإبلاغ، ومكاتب أمناء مظالم، وسُبل لحماية النساء اللواتي يفتقرن لوضع إقامة آمن، إلى جانب أحكام التصدي للجريمة نفسها.

استجابات تتمحور حول المتضررين

يشمل إنتاج الصور الحميمة غير الرضائية ونشرها وتسويقها جهات عدة عبر المنظومة الرقمية ويمتد عبر مجالات قانونية مختلفة تشمل القانون الجنائي، وقانون حماية البيانات، وحوكمة المنصات الرقمية، والتشريعات المتعلقة بالعنف الجنسي.[٤٤] وتتفاقم هذه التحديات بسبب الطبيعة العابرة للحدود لنشر المحتوى الرقمي، والتقدم السريع في القدرات التكنولوجية، وسهولة الوصول إلى أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي.[٤٥]

وقد سنت العديد من الدول قوانين تجرم الإساءات القائمة على الصور والتي قد تُعرف باسم «العنف الجنسي الرقمي» أو «الصور الحميمة غير الرضائية» أو «الإباحية الانتقامية». ومع ذلك، غالباً ما تكون الاستجابات القانونية الحالية غير متكيفة بشكل جيد مع الصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي،[٤٦] ويرجع ذلك إلى الأسباب والعوامل التالية:

٣٩ الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في برلمانات أوروبا (٢٠١٨)؛ والاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني الأفريقي، التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في برلمانات أفريقيا (٢٠٢١)؛ والاتحاد البرلماني الدولي والرابطة البرلماني للكومنولث والجمعية البرلمانية الدولية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في برلمانات آسيا والمحيط الهادئ (٢٠٢٥).

٤٠ ماريا بافيليك وماتيوس لابوز، المواد الجنسية غير الرضائية العميقة التزييف – التهديدات وتوصيات للإجراءات القانونية والمجتمعية (٢٠٢٥).

٤١ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نقطة التحول: التصاعد المرعب للعنف ضد النساء في المجال العام (٢٠٢٥).

٤٢ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نقطة التحول: تأثيرات العنف عبر الإنترنت، وتجلياته، وسبل الانتصاف ضده في عصر الذكاء الاصطناعي (٢٠٢٦).

٤٣ ناجا بنتزن، المرأة في عصر التضليل الإعلامي المدعوم بالذكاء الاصطناعي (٢٠٢٦).

٤٤ ألينا بيرر وناتاشا جاست، «ما نعرفه وما لا نعرفه عن التزييف العميق: تحقيق في حالة الواقع البحثي والتنظيمي» (٢٠٢٤).

٤٥ كارين هاو، «الإباحية العميقة التزييف تدمر حياة النساء. وقد يحظرها القانون أخيراً» (١٢ شباط/فبراير ٢٠٢١).

٤٦ المجلس الوطني لرؤساء الشرطة، «الشرطة تحذر من تزايد خطر المحتويات الجنسية العميقة التزييف» (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥).

- **عدم اليقين القانوني الذي يحول دون توفير الحماية المجدية:** يمكِّن الذكاء الاصطناعي التوليدي الجناة من إنتاج محتوى جنسي واقعي للغاية من مواد مصدرية غير حميمة تماماً. وفي الولايات القضائية التي لا يغطي فيها القانون الجنائي إلا توزيع الصور الحميمة غير الرضائية، فإن إنتاج المحتويات الاصطناعية لا يُغطى بشكل كاف، مما يجعل من الصعب على الأفراد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.[٤٧]
- **أنماط نشر الروايات:** تُتداول المحتويات المسيئة عبر المواقع الإباحية، ومنصات التواصل الاجتماعي، وخدمات المراسلة المشفرة، والمجموعات الخاصة، والمنصات السحابية، وغالباً عبر ولايات قضائية عدة، بما في ذلك بعض الولايات القضائية التي تكون فيها آليات الإزالة ضعيفة أو بطيئة.
- **الأدوار والمسؤوليات المختلفة للجهات الفاعلة:** تتحمل الجهات الفاعلة المتنوعة عبر المنظومة الرقمية – مثل منصات التواصل الاجتماعي، ومتاجر التطبيقات، ومزودي برامج الذكاء الاصطناعي، ومزودي محركات البحث، ومعالجي المدفوعات – مسؤوليات مختلفة في منع الصور الحميمة غير الرضائية والتخفيف من آثارها والتصدي لها، وفقاً لدورها في دورة الأضرار الخاصة بتلك الصور.
- **التنوع الكبير في دوافع الجناة:** إن دوافع الجناة متعددة وتشمل الاهتمام الإباحي، والمضايقة، والإذلال، والإكراه أو الابتزاز، وحملات كراهية النساء، مما يصعب على الأطر القانونية القائمة على نية إجرامية محددة الاستجابة لجميع القضايا بطريقة ملائمة.[٤٨]
- **سياق الضرر:** تظهر الصور الحميمة غير الرضائية في سياقات اجتماعية مختلفة، منها المدارس حيث يكون تأثيرها بالغاً بشكل خاص. والأهم من ذلك أن القاصرين غالباً ما لا يكونون ضحايا لهذا النوع من الإساءة فحسب، وإنما يشاركون أيضاً في إنتاج الصور الحميمة غير الرضائية وتوزيعها. وتتطلب هذه الديناميات تنفيذ استجابات قانونية وتعليمية مناسبة للعمر، بما في ذلك توفير أنظمة دعم متخصصة للأطفال والمراهقين المتضررين بسبب الصور الحميمة غير الرضائية فضلاً عن تنفيذ مبادرات توعية ووقاية موجَّهة.[٤٩]

وتندرج هذه الفجوات القانونية في إطار سياق مجتمعي أوسع يجب مراعاته عند التصدي للصور الحميمة غير الرضائية:

- **الصور الحميمة غير الرضائية جزء من ظاهرة أوسع نطاقاً للعنف الجنساني:** تتداخل الصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي مع كراهية النساء المنظَّمة، وردود الفعل العكسية ضد حقوق المرأة، والتضخيم الهيكلي للإساءة عبر الإنترنت عن طريق الخوارزميات وأنظمة التوصية المستخدمة في وسائل التواصل الاجتماعي.[٥٠]
- **مستوى الوعي العام لا يزال منخفضاً بشدة:** تشير الدراسات الاستقصائية إلى أن ١٧,٥٪ من المجيبين شاركوا في التقاط أو نشر صور حميمة.[٥١] ويدل ذلك على ضرورة الاستمرار في توعية الجمهور إلى جانب اتخاذ الإجراءات التشريعية.

ويكتسي التجريم الصريح للصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي أهمية أساسية لمنح المتضررين يقيناً قانونياً وإبلاغ الجناة المحتملين بأن إنتاج تلك المواد ونشرها ينطويان على عواقب قانونية. ومع ذلك، تتفق المنظمات الدولية ومجموعات المجتمع المدني والخبراء القانونيون على أن الفجوات التنظيمية كبيرة وأن الإنفاذ عبر الحدود لا يزال يشهد قصوراً مستمراً.[٥٢]

وفي هذا السياق، أدت منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً بوجه خاص، ولا سيما عن طريق إنشاء آليات إبلاغ لفائدة المتضررين وممارسة ضغوط على مزودي المنصات لإزالة الصور الحميمة غير الرضائية. ووفقاً لبيانات خط المساعدة لضحايا الانتقام الإباحي في المملكة المتحدة، فإن ٤٪ فقط من الأشخاص الذين يبلغون عن التعرض للإساءة عبر خطوط المساعدة العامة يبلغون الشرطة[٥٣] أيضاً. وعلى الرغم من حجم الأذى، فلا تزال الملاحقات القضائية نادرة، وتعجز المنصات كثيراً عن اتخاذ الإجراءات اللازمة، وغالباً ما يتعرض المتضررون لصدمة متجددة في أثناء سعيهم للحصول على المساعدة.[٥٤]

ويوجد إجماع واسع في صفوف الخبراء على أن التجريم، رغم ضرورته، يجب أن تصاحبه استجابة تنظيمية ومجتمعية أوسع نطاقاً،[٥٥] بما يشمل اتباع نهج يركِّز على المتضررين وإزكاء الوعي المجتمعي.[٥٦] وتشمل التوصيات ما يلي:

- **تيسير الوصول إلى سُبل الانتصاف القانونية وإنفاذ التشريعات بفعالية**، بما في ذلك في السياقات العابرة للحدود؛
- **توفير آليات موثوق بها لإزالة المحتوى**، تشمل إجراءات لاكتشاف المحتويات المعنية وتحديدها والإشراف عليها وإزالتها بسرعة؛
- **دعم المتضررين** والوقاية الفعالة من إعادة التعرض للصدمات؛
- **اتخاذ إجراءات وقائية**، بما في ذلك حملات توعية عامة لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين، ومبادرات تثقيفية للتصدي لتطبيع العنف الجنسي الرقمي؛
- **الاستثمار المستمر في تقنيات الكشف** وأدوات الأدلة الجنائية الرقمية لدعم إنفاذ القانون وحماية المتضررين.

---

٤٧ كارين هاو، «تطبيق مرعب جديد قائم على الذكاء الاصطناعي يحول النساء إلى فيديوهات إباحية بنقرة واحدة» (١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).
٤٨ ماريا بافيليك وماتيوس لابوز، المواد الجنسية غير الرضائية العميقة التزييف – التهديدات وتوصيات للإجراءات القانونية والمجتمعية (٢٠٢٥).
٤٩ مات بورغس، «أزمة الصور العارية العميقة التزييف في المدارس أسوأ بكثير مما تعتقدون» (١٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٦).
٥٠ الأمين العام للأمم المتحدة، تكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات: العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا (٢٠٢٤).
٥١ أناستاسيا باول وآخرون، «الإساءة الجنسية القائمة على الصور: المدى والطبيعة والترابطات في مجموعة من الدول» (٢٠٢٢).
٥٢ مركز الابتكار في الحوكمة الدولية، توزيع الصور الحميمة غير الرضائية: الواقع القانوني في كينيا وشيلي وجنوب أفريقيا (٢٠٢١).
٥٣ كونستانتينوس باباكريستو، خط المساعدة لضحايا الانتقام الإباحي: تقرير عام ٢٠٢٣ (٢٠٢٣).
٥٤ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، «عندما تخفق العدالة: لماذا لا تستطيع النساء الحصول على الحماية من إساءة استخدام الصور العميقة التزييف المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي» (٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢٦).
٥٥ ماريا بافيليك وماتيوس لابوز، المواد الجنسية غير الرضائية العميقة التزييف – التهديدات وتوصيات للإجراءات القانونية والمجتمعية (٢٠٢٥).
٥٦ بيكا برانوم ومي يون كيم، الاستجابة السريعة: إنشاء عمليات متمحورة حول المتضررين للإبلاغ عن الصور الحميمة غير الرضائية (٢٠٢٥).

وفضلاً عن ذلك، يدعو الباحثون إلى التمييز بوضوح بين التنظيم العام للتزييف العميق والتشريعات الخاصة بالصور الحميمة غير الرضائية لمعالجة المشكلة دون تقييد الاستخدامات المشروعة للوسائط الاصطناعية.[٥٧]

«القانون الجنائي وحده غير كافٍ. وينبغي تكملته بآليات مؤسسية إضافية، مثل أنظمة للإبلاغ ومكاتب لأمناء المظالم. وفضلاً عن ذلك، يكون إنفاذ الحماية القانونية صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، عندما تحصل النساء المتضررات على إقامات مؤقتة وتُرحلن في أثناء سير الإجراءات القانونية.»
السيدة لينا غومنيور، عضو في مجلس النواب الاتحادي الألماني

الأدوار والمسؤوليات البرلمانية

استجابت البرلمانات في مختلف أنحاء العالم للأضرار المرتبطة بالصور الحميمة غير الرضائية عن طريق إجراءات عدة تشمل سن القوانين، والرقابة على كيفية إنفاذ آليات الحماية القائمة، وممارسة وظائفها التمثيلية والمالية لضمان ارتكاز السياسات على التجارب المعيشة وتوفير الموارد للمؤسسات التي تتصدى لتلك الصور. ونظراً لأن الصور الحميمة غير الرضائية تقع عند تقاطع حقوق المرأة، وحماية الطفل، وحقوق الإنسان، وقدرة النظم الديمقراطية على الصمود، ومساءلة المنصات، فإنها تتطلب من البرلمانات أن تستفيد من كل هذه الوظائف في الوقت نفسه وليس بالتتابع.

سن القوانين

تتمثل المهمة التشريعية في تعريف الجريمة بحيث تغطي المواد والصور الأصيلة التي يولدها أو يعدلها الذكاء الاصطناعي وتأطيرها بوصفها عنفاً جنسانياً عوضاً عن جريمة سيبرانية عامة، وربط الجريمة بالأدوات الأخرى التي تحدد ما إذا كان القانون يُطبَّق عملياً، ولا سيما طرق الإزالة القانونية، والتزامات المنصات، ودعم المتضررين.

ولا يبدأ العمل البرلماني بشأن الصور الحميمة غير الرضائية من الصفر. إذ تحتوي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل على التزامات ملزمة للغالبية العظمى من الدول بحماية النساء والأطفال من العنف الجنساني، بما في ذلك في البيئات الرقمية والمعتمدة على الذكاء الاصطناعي (انظر(ي) الملحق ألف).[٥٨] وتعزز الأطر الإقليمية هذه الصورة، حيث تحدد اتفاقية إسطنبول التابعة لمجلس أوروبا معايير للاستجابة المتكاملة تشمل الملاحقة القضائية والوقاية وحماية المتضررين، وتوفر اتفاقية الاتحاد الأفريقي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات معياراً موازياً. وأكدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية، والتعاهد الرقمي العالمي، والبيانات الصادرة مؤخراً عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن هذه الالتزامات تنطبق بالقوة نفسها على الصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي.

وتوضح الأمثلة التالية مجموعة الأساليب التشريعية التي اعتُمدت.

ففي **الولايات المتحدة الأمريكية**، تشمل الإجراءات التشريعية المتخذة على المستويين المحلي والفيدرالي حظر كاليفورنيا للصور الحميمة غير الرضائية في عام ٢٠٢٤ [٥٩] وقانون «أدوات معالجة الاستغلال المعروف من خلال تحجيم التزييف العميق التكنولوجي على المواقع الإلكترونية والشبكات» (TAKE IT DOWN) الثنائي الحزب الذي أُقرّ في أيار/مايو ٢٠٢٥، ويحظر إنتاج ونشر المواد العميقة التزييف، ويوفر حماية مميزة للبالغين والقاصرين، ويلزم المنصات الإلكترونية بإزالة تلك المحتويات في غضون ٤٨ ساعة من تاريخ الإشعار.[٦٠]

وفي **نيوزيلندا**، قُدِّم مشروع قانون مكافحة الأضرار والاستغلال الرقميين للمواد العميقة التزييف في أيار/مايو ٢٠٢٥ لتعديل قانون الجرائم وقانون الاتصالات الرقمية الضارة.[٦١]

وعلى المستوى الإقليمي، شكّل **البرلمان الأوروبي** هيكل الحوكمة الرقمية الذي يؤثر في تنظيم الصور الحميمة غير الرضائية، وتجاوز تأثيره الاتحاد الأوروبي: إذ يفرض قانون الخدمات الرقمية التزامات على المنصات الإلكترونية لإدارة المحتويات غير القانونية والضارة؛ ويتناول قانون الذكاء الاصطناعي الوسائط الاصطناعية بشكل أوسع؛ ويلزم التوجيه الخاص بمكافحة العنف ضد النساء والعنف الأسري[٦٢] الدول الأعضاء بتجريم بعض أشكال العنف الجنساني وإنشاء هياكل مخصصة لدعم المتضررين، بما في ذلك نقاط اتصال وآليات إبلاغ عبر الإنترنت. وتشير المناقشات البرلمانية إلى تزايد الإجماع على تصنيف تطبيقات التعرية بوصفها ممارسة محظورة بموجب قانون الذكاء الاصطناعي.[٦٣]

وفضلاً عن ذلك، حقق النقاش بشأن إدراج الصور الحميمة غير الرضائية في إطار ممارسات الذكاء الاصطناعي المحظورة زخمًا داخل الهيئات التشريعية خارج الاتحاد الأوروبي. ومن الأمثلة على ذلك مشروع قانون الذكاء الاصطناعي، الذي قدَّمته عضو مجلس الشيوخ، السيدة كارين نيامو، إلى برلمان **كينيا** في شباط/فبراير ٢٠٢٦، والذي يحظر «الاستخدام غير الرضائي للصور أو السمات الشكلية في أعمال الأذى المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي».[٦٤]

---

٥٧ ماريا بافيليك وماتيوس لابوز، المواد الجنسية غير الرضائية العميقة التزييف – التهديدات وتوصيات للإجراءات القانونية والمجتمعية (٢٠٢٥).

٥٨ تعرِّف التوصية رقم ٣٥ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (٢٠١٧) التزام الدول ببذل العناية الواجبة، وتتناول صراحة العنف ضد النساء الذي تيسره التكنولوجيا. وأوضحت اللجنة أن الدول قد تتحمل المسؤولية عن أفعال الجهات الخاصة، بما في ذلك شركات التكنولوجيا والأفراد. وتدعو التوصية الدول أيضاً إلى ضمان أن التعاريف القانونية كافية لاستيعاب الأشكال الجديدة من العنف الرقمي.

٥٩ مكتب حاكم كاليفورنيا، «الحاكم نيوسوم يوقع مشاريع قوانين لمكافحة المواد الجنسية الصريحة العميقة التزييف واشتراط وضع علامات مائية على نواتج الذكاء الاصطناعي» (١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤).

٦٠ لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي المعنية بالتجارة والعلوم والنقل «مجلس الشيوخ أقرّ بالإجماع بمشروع قانون كروز-كلوبوشار الرامي إلى وقف 'الانتقام الإباحي' المدعوم بالذكاء الاصطناعي» (٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤).

٦١ مجلس نواب نيوزيلندا، مشروع قانون مكافحة الأضرار والاستغلال الرقميين للمواد العميقة التزييف (٢٠٢٦).

٦٢ الاتحاد الأوروبي، التوجيه رقم ١٣٨٥ لسنة ٢٠٢٤ الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٢٤ بشأن مكافحة العنف ضد النساء والعنف الأسري (٢٠٢٤).

٦٣ فرانك شرايبر، «لجنة الاتحاد الأوروبي تدعم حظر أنظمة الذكاء الاصطناعي القادرة على التزييف العميق – مع وجود استثناءات» (١٩ آذار/مارس ٢٠٢٦).

٦٤ برلمان كينيا، مشروع قانون الذكاء الاصطناعي، ٢٠٢٦ (٢٠٢٦).

المكسيك تحت المجهر:
جهود مناصرة يقودها المتضررون وإطار قانوني متطور

في المكسيك، ساعدت حملة قادتها نساء تعرضن للإساءة الرقمية على تأمين الاعتراف بالعنف الرقمي في القانون الداخلي، واستمر البرلمان في تعديل الإطار بما يتماشى مع تطور التكنولوجيا.[٦٥]

وقد جعل «قانون أولمبيا» الذي اعتُمد على المستوى الفيدرالي في عام ٢٠٢١ من «العنف الرقمي» فئة معترفاً بها قانوناً وجرم النشر غير الرضائي للمواد الحميمة. ووسعت المبادرات البرلمانية اللاحقة التعريف ليشمل صراحةً المواد الجنسية العميقة التزييف ومجموعة من الأضرار المرتبطة بها – ولا سيما المطاردة والمضايقة الرقميتين، وتشويه السمعة عبر الإنترنت، وسرقة الهوية – التي تستهدف النساء بشكل غير متناسب. وتجيز الأحكام المقابلة في قانون العقوبات الفيدرالي الملاحقة الجنائية.[٦٦]

وحدد الإطار عقوبات بالسجن من ثلاث إلى ست سنوات، مع تطبيق عوامل مشددة في حال وجود علاقة ثقة بين الجاني والمتضرر، أو عندما يكون المتضرر قاصراً، أو توجد نية للتربح، أو يتم النشر على نطاق واسع. وأدخل الإطار حقاً في الحصول على تعويض، وفرض التزاماً على المنصات بإزالة المحتوى في غضون مهل قصيرة، وشرطاً على الجناة بتقديم اعتذار علني.

وفي عام ٢٠٢٤، راجع البرلمان القانون لتغطية المواد المولدة الذكاء الاصطناعي تحديداً، عن طريق توسيع نطاق العقوبات ليشمل الصور الجنسية العميقة التزييف وغيرها من الصور الاصطناعية أو المعدلة، مما يبرز تحولاً أوسع نطاقاً نحو اعتبار الإساءة المدعومة بالذكاء الاصطناعي انتهاكاً لكرامة الإنسان والمساواة بين الجنسين.[٦٧] ولقد أسهم القانون، رغم عدم توفر أدلة على فعالية القانون حتى الآن، في إزكاء الوعي بشأن الصور الحميمة غير الرضائية تحديداً وبشأن العنف الجنساني عموماً في المجتمع المكسيكي.[٦٨]

«العنف الرقمي لا يعترف بالحدود. وإذا لم نسن تشريعات استجابة للذكاء الاصطناعي، فستتقدم التكنولوجيا بسرعة أكبر من حقوق الإنسان - وهو ما لا يمكننا السماح به. وقد علمنا 'قانون أولمبيا' أن الكرامة لا تقتصر على العالم المادي؛ وإنما يجب صونها أيضاً في العالم الرقمي.»

السيدة مارسيلا غيرا كاستيلو، عضو في مجلس النواب، المكسيك

أستراليا تحت المجهر:
جريمة جنائية مخصصة وهيئة تنظيمية رادعة

ربطت أستراليا جريمة جنائية اتحادية تتعلق بالمواد الجنسية العميقة التزييف بجهة تنظيمية مدنية مخولة سلطات الإزالة – وهي مفوضية السلامة الإلكترونية، وهو مثال يوضِّح النهج المتكامل الذي تتطلبه هذه الأولوية. وتسارع الزخم من أجل اتخاذ الإجراءات عندما استُهدف الأشخاص ممن هم في مناصب النفوذ، وأدى البرلمان دوراً نشطاً في إقرار التشريعات المحلية والتدقيق في ممارسات منصات التواصل الاجتماعي.

وفي ٥ حزيران/يونيو ٢٠٢٤، قدَّم السيد مارك دريفوس، وهو عضو في مجلس النواب والنائب العام آنذاك، مشروع قانون لتعديل القانون الجنائي (المواد الجنسية العميقة التزييف) إلى المجلس. وتشمل الجريمة الأساسية استخدام خدمة نقل لإرسال مواد جنسية تُصوِّر شخصاً بالغاً آخر دون موافقته، مع عقوبة قصوى تصل إلى ست سنوات سجناً؛ وأما الجرائم المشدَّدة فتصل عقوبتها إلى سبع سنوات عندما يكون الجاني ذا سوابق أو يكون منتِج المادة. والصياغة محايدة تكنولوجياً وتنطبق سواء كانت المادة حقيقية أو معدلة أو اصطناعية تماماً.[٦٩] ونظرت لجنة التشريعات القانونية والدستورية التابعة لمجلس الشيوخ في الشواغل المتعلقة بالصياغة، والاستثناءات، وتناسب الإجراءات قبل تقديم تقرير لتأييد تلك الصياغة.[٧٠]

واستخدم البرلمان أيضاً وظيفته الرقابية للضغط على المنصات مباشرةً. وأظهرت مواجهة مفوضية السلامة الإلكترونية مع شركة X – التي رفضت الامتثال لإشعار إزالة المحتوى وطعنت في اختصاص المفوضية أمام المحكمة الفيدرالية – مدى اتساع نطاق السلطات التنظيمية وحدودها في التعامل مع المنصات العالمية، وأبرزت أهمية الضغط البرلماني المنسق عبر الولايات القضائية لسد تلك الفجوات.[٧١]

«نحتاج إلى التعامل مع شركات التكنولوجيا الكبرى، التي لا تخضع للمساءلة في الوقت الراهن. فشركات التكنولوجيا تخشى وحدة البرلمانيين.»

السيدة شارون كلايدون، عضو في مجلس النواب، أستراليا

٦٥ ليوناردو لوغو الخامس، «وداعاً للتزييف العميق والابتزاز، وتشديد القانون ضد الاحتيالات القائمة على الذكاء الاصطناعي» (٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥).
٦٦ مجلس النواب التابع لكونغرس الاتحاد، «مبادرة بمشروع مرسوم تُضاف بموجبه فقرة ثانية إلى المادة ٣٩٠ من القانون الجنائي الفيدرالي» (١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠).
٦٧ مارسيلا غيرا كاستيلو، عضو في مجلس النواب بالمكسيك، بيان إلى اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، الدورة الثانية والخمسون بعد المائة للجمعية، إسطنبول (٢٠٢٦).
٦٨ مارسيلا هيرنانديز أوروبا وآخرون، «العنف الجنسي الرقمي ضد النساء في المكسيك: دور قانون أولمبيا في تحويل المعايير الجنسانية الأساسية» (٢٠٢٤).
٦٩ برلمان أستراليا، مشروع قانون تعديل القانون الجنائي (المواد الجنسية العميقة التزييف) لسنة ٢٠٢٤، الذي أدرج المادة 474.17AA في القانون الجنائي لسنة ١٩٩٥ (٢٠٢٤).
٧٠ برلمان أستراليا، لجنة مجلس الشيوخ الدائمة للشؤون القانونية والدستورية، [أحكام] مشروع تعديل القانون الجنائي (المواد الجنسية العميقة التزييف) لسنة ٢٠٢٤ - التقرير - آب/أغسطس ٢٠٢٤ (٢٠٢٤).
٧١ مفوضية السلامة الإلكترونية، «البيان الافتتاحي للجنة مجلس الشيوخ الدائمة: مشروع قانون تعديل القانون الجنائي (المواد الجنسية العميقة التزييف) لسنة ٢٠٢٤»، بيان السيدة جولي إيمان غرانت (٢٣ تموز/يوليو ٢٠٢٤).

الرقابة والتدقيق في الميزانية

تكتسي الرقابة البرلمانية أهمية بالغة في جمع الأدلة بشأن حجم المشكلة، وتحديد ما إذا كانت الأطر القانونية بحاجة إلى التعديل، وتقييم ما إذا كانت الإجراءات القائمة تُنفذ على نحو ملائم. ويكتسي ذلك أهمية خاصة نظراً لأن نسبة صغيرة فقط من المتضررين تبلغ الشرطة عن التعرض للإساءة، وأن المنصات قد تكون بطيئة أو غير متجاوبة في إزالة المحتوى.[٧٢]

وتؤدي اللجان البرلمانية دوراً رئيسياً في فحص كيفية تنفيذ الحكومات والجهات التنظيمية آليات الحماية القائمة، بما في ذلك مساءلة المنصات وشركات التكنولوجيا عن دورها في تداول المحتويات الضارة.

وقد استخدمت برلمانات عدة صلاحياتها الرقابية للضغط على الحكومات والهيئات التنظيمية لاتخاذ إجراءات بشأن الصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي، كما هو مبيَّن في النشرة الشهرية للاتحاد البرلماني الدولي المعنونة «الإجراءات البرلمانية بشأن سياسات الذكاء الاصطناعي»:[٧٣]

- في **النمسا**، ناقشت اللجنة البرلمانية المعنية بشؤون المساواة في المعاملة، في آذار/مارس ٢٠٢٦، قراراً يتعلق بتحديد العواقب القانونية لإنتاج الصور الحميمة غير الرضائية وتوزيعها. ويدعو القرار الحكومة إلى إرساء أساس قانوني واضح للملاحقة الجنائية، مع استهداف توليد المواد العميقة التزييف وتوزيعها كليهما.
- في **سويسرا**، اعتمد المجلس الوطني، في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، اقتراحاً يدعو إلى وضع استراتيجية وطنية شاملة للتصدي للاستخدام الضار للصور المعدلة عبر الإنترنت، مع التركيز على الحقوق الشخصية، وحماية الأطفال والشباب، ومنع الاستغلال الجنسي.
- في **المملكة المتحدة**، أجرى مجلس العموم مناقشة بشأن المواد الجنسية العميقة التزييف وغير الرضائية في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦. وأبرزت المناقشة الشواغل المتعلقة بالحالات التي تنطوي على استخدام أدوات التواصل الاجتماعي القائمة على الذكاء الاصطناعي في إنتاج هذا النوع من المحتوى ونشره، حيث دعا النواب إلى تعزيز مساءلة المنصات واتخاذ الهيئات التنظيمية إجراءات سريعة.

وللوظيفة المالية للبرلمانات صلة وثيقة بهذا الموضوع. إذ يمكن للنواب، الذين يدققون في الميزانية، تقييم ما إذا كانت الإجراءات التشريعية تتوافق مع التمويل المخصص للمؤسسات التي يتعامل معها المتضررون وهي: وحدات الشرطة المزوَّدة بالتدريب والأدوات اللازمة للتحقيق في الجرائم الرقمية؛ والنيابات العامة الملمّة بالتحديات الإثباتية المرتبطة بالمواد الاصطناعية؛ والهيئات التنظيمية القادرة على اتخاذ إجراءات ضد المنصات غير الممتثلة؛ ومنظمات دعم المتضررين المهيأة للتعامل مع الأضرار الناتجة عن الإساءات القائمة على الصور؛ وفي الحالات التي يتأثر فيها القاصرون، المدارس ومقدِّمو الرعاية الصحية المستعدون للاستجابة.

التمثيل والقيادة العامة

يشكل البرلمانيون جسراً بين الناخبين، وممثلي الفئات المتضررة، والوكالات الحكومية. ويكتسي دورهم في تحديد الأضرار، وإبراز التجارب المغفلة، وحشد الانتباه السياسي أهمية خاصة فيما يتعلق بالصور الحميمة غير الرضائية التي غالباً ما تظل مخفية بسبب الوصم وتشهد مستويات منخفضة من الإبلاغ.

وقد شن النواب حملات مشتركة بين الأحزاب، وعقدوا جلسات استماع برلمانية، واقترحوا تشريعات، وشكلوا طريقة فهم الشرطة والنيابة العامة والمنصات لخطورة الضرر.

وعلى الرغم من أن البرلمانيات يقدن غالباً الجهود البرلمانية في مجال الصور الحميمة غير الرضائية، فإن جميع النواب يتشاركون المسؤولية عن معالجة الأضرار. وشارك البرلمانيون الذكور بنشاط في جهود المناصرة ضد الصور الحميمة غير الرضائية، وقادوا مبادرات برلمانية مشتركة مع زميلاتهم. ومن الأمثلة على ذلك الاقتراح المشترك الذي قدَّمه السيد سليمان زوربا والسيدة ميري ديسوسكي في البرلمان النمساوي من أجل سد الفجوات في حماية النساء من الصور الحميمة غير الرضائية.[٧٤] ويتمثل مثال آخر في تأييد البرلمانيين الذكور لمشروع قانون يجرم الصور الحميمة غير الرضائية في ألمانيا.[٧٥]

> «يمكن للبرلمانيين الذكور أن يؤدوا دوراً مهمًا في معالجة هذه القضية. وينبغي أن تتضمن جهود التصدي للمحتويات الجنسية العميقة التزييف التعاون بين الجنسين والوجهات السياسية، بالإضافة إلى المشاركة النشطة للبرلمانيين الذكور في هذا الحوار.»
>
> السيدة لينا غومنيور، عضو في مجلس النواب الاتحادي الألماني

٧٢ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كيف يفاقم الذكاء الاصطناعي العنف الميسَّر تكنولوجياً ضد النساء والفتيات (٢٠٢٥).

٧٣ الاتحاد البرلماني الدولي، «الإجراءات البرلمانية بشأن سياسات الذكاء الاصطناعي» (تاريخ الاطلاع: ٧ حزيران/يونيو ٢٠٢٦).

٧٤ المجلس الوطني للنمسا، قرار مقترح مقدَّم من النائبين سليمان زوربا وميري ديسوسكي والصديقات والأصدقاء بشأن مكافحة إساءة استخدام المحتويات العميقة التزييف وسد الثغرات القانونية (٢٠٢٥).

٧٥ مجلس النواب الاتحادي الألماني، مشروع قانون لتعديل قانون العقوبات – تجريم العنف الجنسي القائم على الصور (٢٠٢٦).

النمسا تحت المجهر: بناء تحالف للعمل بشأن الصور الحميمة غير الرضائية

غالباً ما يكون العمل البرلماني بشأن الصور الحميمة غير الرضائية مدفوعاً بأفراد تم استهدافهم مباشرةً. وبعد نقاش تلفزيوني بشأن العنف ضد النساء، تلقت النائبة النمساوية السيدة ميري ديسوسكي بريداً إلكترونياً يحتوي على صور وفيديوهات إباحية عميقة التزييف تُظهرها. وتوضح هذه الحالة كيف يمكن للتجربة الفردية أن تدفع النقاش بشأن التشريعات الخاصة بالصور الحميمة غير الرضائية، وكيف يمكن أن يكون التقدم البرلماني بطيئاً حتى عندما يُعترف بالضرر على نطاق واسع. وتمثل التحدي الرئيسي في إثبات أن الصور الحميمة غير الرضائية ليست مسألة تعبير فني أو خطاب مشروع، وإنما هي انتهاك للحقوق الأساسية تسبب ضرراً ملموساً.

«أود أيضاً أن أؤكد أن هذه ليست مجرد مشكلة تكنولوجية، وإنما هي قرار سياسي أيضاً إذا أردنا حماية النساء وغيرهن، مثل الأطفال الذين يواجهون هذه المشكلة ويتضررون بسببها.»
السيدة ميري ديسوسكي، عضو في المجلس الوطني، النمسا

وتنبثق ثلاثة دروس من التجربة النمساوية. أما الدرس الأول، فهو أن وضع تعريف جنائي واضح للصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي بوصفها جريمة مستقلة يرسي الأساس لإنشاء آليات الإزالة ودعم المتضررين ومساءلة المنصات. وأما الدرس الثاني، فهو أن الاستناد إلى التشريعات السابقة - وهي، في هذه الحالة، القوانين المحلية السابقة المتعلقة بالكراهية عبر الإنترنت ثم التصدي للتلاعب السيبراني والآن للصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي - يتيح ترسيخ الدعم البرلماني مع مرور الوقت. وأما الدرس الثالث، فهو أن من المرجح أن تواجه الإصلاحات التشريعية مقاومة سياسية ومؤسسية: إذ استلزم تجاوز هذه المقاومة بناء تحالفات واسعة والتفاعل المستمر مع وسائل الإعلام، غالباً في سياق قضايا بارزة، لدفع العمل التشريعي قُدماً.

الأولويات الخمس للعمل البرلماني

الأولوية ١ - سن تشريعات للاعتراف بالصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي بوصفها شكلاً من أشكال العنف الجنساني

غالباً ما تستفيد الصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي من ثغرات القوانين القائمة. ولذلك، فإن تأطير جريمة واضحة ومحايدة تكنولوجياً ضمن قانون العنف الجنساني يوفر يقيناً قانونياً للمتضررين، ويوجِّه رسالة جادة إلى الجناة، ويوائم القانون المحلي مع الالتزامات الدولية بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٧٦] وإعلان ومنهاج عمل بيجين.

ويمكن للبرلمانات النظر في الإجراءات التالية:

- **تحديد النطاق الكامل للضرر**، بما يشمل الإنتاج، والتلاعب، والحيازة، والتوزيع، والتهديد بالتوزيع، والتسويق - على أن ينطبق سواء كانت المادة حقيقية أو معدلة أو اصطناعية تماماً.
- **تحديد الثغرات القانونية**، بما في ذلك في القانون الجنائي، وقانون الأسرة، وقانون الجرائم السيبرانية، وقانون حماية البيانات، والنظر فيما إذا كانت الصور العميقة التزييف مستثناة من قوانين الصور الحميمة التي وُضعت قبل ظهور الذكاء الاصطناعي التوليدي.
- **تأطير الجريمة ضمن قانون العنف الجنساني**، مع مواءمتها مع الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالعنف ضد النساء ومع الالتزامات الدولية.
- **صياغة قوانين محايدة تكنولوجياً** حتى لا يلزم إعادة صياغة القانون مع كل تقدم في أدوات الذكاء الاصطناعي.
- **التمييز بين الفئات المختلفة من المتضررين.** تعترف البرلمانات في مختلف أنحاء العالم بشكل متزايد بالأضرار المختلفة التي يلحقها الذكاء الاصطناعي بالبالغين والأطفال. وعليه، غالباً ما تخضع المواد الجنسية العميقة التزييف التي تنطوي على صور أطفال لعقوبات قانونية أشد بكثير، وتدابير حماية أقوى، وآليات إبلاغ ودعم متخصصة، وحملات توعية ووقاية موجَّهة.
- **تسخير الساحة التشريعية من أجل توسيع نطاق الجريمة عند الحاجة.** وسَّعت التعديلات البرلمانية التي أُدخلت في أثناء القراءة الثانية، في ولايات قضائية عدة، نطاق مشاريع القوانين التنفيذية لتشمل المواد غير الجنسية العميقة التزييف، والنسخ الرقمية غير الرضائية من المواد الصوتية والسمات الشكلية، وغيرها من الأضرار.
- **الاستماع للجهات التي تقف في الخطوط الأمامية**، بما فيها منظمات دعم المتضررين، والشرطة، ومستشارو المدارس، ومآوي النساء، وخطوط المساعدة الرقمية للسلامة، التي يمكنها تحديد ما إذا كان القانون قابلاً للتطبيق عملياً.

الأولوية ٢ - ضمان توفر آليات فعالة لإزالة المحتويات ودعم المتضررين

ثبوت الجريمة الجنائية لا يؤدي في حد ذاته إلى إزالة الصورة، ويمكن للملاحقات الجنائية أن تدوم سنوات وإن توفرت القوانين اللازمة. ولذلك، يكون العمل البرلماني أكثر فاعلية عندما يقترن القانون ببنية تحتية عملية تحدد ما إذا كان القانون يخدم مصالح المتضررين عملياً، ويشمل ذلك آليات الإزالة والتزامات المنصات ودعم المتضررين.

ويمكن للبرلمانات النظر في الإجراءات التالية:

- **تحديد مسار قانوني للإجبار على إزالة المحتوى** حتى يكون لدى المتضررين طريق لإزالة المحتوى الضار فوراً دون انتظار نتيجة القضية الجنائية.
- **فرض التزامات واضحة وقابلة للتدقيق على المنصات**، بما في ذلك المهل القانونية للإزالة، وتقديم تقارير شفافة عن البلاغات الواردة بشأن الصور الحميمة غير الرضائية، وصون الأدلة، والتعاون مع التحقيقات القانونية.
- **فرض التزامات على مزودي نُظم الذكاء الاصطناعي، وليس على الجناة فقط.** إن معايير السلامة الإلزامية التي تُلزم شركات الذكاء الاصطناعي بمنع استخدام منتجاتها في توليد مواد مسيئة عبر التزييف العميق تُعدّ أكثر قدرة على إحداث التغيير البنيوي المنشود من الاكتفاء بسن جرائم تستهدف المستخدمين الأفراد وحدهم.
- **تمويل المؤسسات الأمامية التي تتيح للمتضررين إمكانية الانتفاع بسبل الانتصاف**، بما في ذلك الشرطة، والنيابات العامة، والمدارس، وجهات تقديم الرعاية الصحية، وخطوط المساعدة، ومآوي النساء، واستخدام دورة الميزانية لاختبار ما إذا كانت التشريعات تتوافق مع القدرة على الاستجابة. ويُعدّ التنسيق الفعال بين السلطات العامة والشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني أمراً ضرورياً لضمان إمكانية انتفاع المتضررين من الصور الحميمة غير الرضائية إلى سبل الانتصاف بفعالية.

الأولوية ٣ - استخدام وظيفة الرقابة لتتبع التنفيذ والأدلة وامتثال المنصات

غالباً ما يكون التنفيذ دون المستوى المطلوب حتى في الحالات التي تكون فيها القوانين قائمة. فمعدلات الإبلاغ في صفوف المتضررين منخفضة، ومعدلات الملاحقة القضائية أقل من ذلك، وقد لا تستجيب المنصات الواقعة خارج الولاية القضائية المعنية لطلبات الإزالة ضمن أطر زمنية مجدية. وتُعدّ الرقابة البرلمانية الآلية الرئيسية لرصد الفجوة بين نص القانون وممارسته العملية وللتدخل عند الاقتضاء.

٧٦ اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٣٥ (٢٠١٧) بشأن العنف الجنساني ضد المرأة، الصادرة تحديثاً للتوصية العامة رقم ١٩ (٢٠١٧).

ويمكن للبرلمانات النظر في الإجراءات التالية:

- **استخدام تحقيقات مركَّزة للجان.** يمكن لإجراء تحقيق قصير ومركَّز أن يعزز الصياغة في المرحلة التشريعية، ويكشف عن إخفاقات التنفيذ بمجرد دخول القانون حيز النفاذ، وإدخال الأدلة إلى المجال العام. فيمكن النظر في إمكانية إجراء استعراض مخطط له بعد سنة إلى سنتين من سن القانون.
- **عقد جلسات استماع عامة.** استُخدمت جلسات الاستماع العامة بفعالية في الفلبين وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لتسجيل إفادات الشرطة والجهات التنظيمية والمنصات ومنظمات دعم المتضررين رسمياً، بما يكشف عن الإخفاقات في التنفيذ وعدم امتثال المنصات.
- **بدء تحقيقات في امتثال المنصات.** عندما تدير المنصات أنظمة الإشعار والإزالة بموجب القانون، يمكن للتحقيقات البرلمانية تحديد ما إذا كانت تلك المنصات تفي بالتزاماتها القانونية من حيث مهلة الاستجابة وتقديم التقارير والتعاون مع التحقيقات.
- **التنسيق بين اللجان.** نادراً ما تكون الصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي من اختصاص لجنة دائمة واحدة فقط. ويمكن للجلسات المشتركة أو أفرقة العمل المخصصة أن تجمع خبرات اللجان المعنية بالشؤون القضائية والعلوم والتكنولوجيا والمساواة بين الجنسين والتعليم والشؤون الداخلية.
- **طلب بيانات مفصَّلة**، أي إلزام الحكومة والمنصات بتقديم معلومات عن أعداد القضايا، ومعدلات الملاحقة القضائية، ومهل الاستجابة لطلبات الإزالة، ومدة التحقيق، تكون مفصَّلة بحسب الجنس والفئة العمرية والإعاقة والعوامل المعنية الأخرى.
- **الاستماع إلى المتضررين مباشرةً** – بمن فيهم موظفو النواب، والعاملون في المهن العامة، والعاملون في البيئات العالية الخطورة مثل المدارس والجامعات – وجمع الأدلة في شكل سري أو عبر أطراف ثالثة عند الاقتضاء.

الأولوية ٤ - الإجهار بالرأي ضد الصور الحميمة غير الرضائية

ما انفكت أكثر الإجراءات البرلمانية تأثيراً بشأن الصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي تعتمد على استعداد البرلمانيين لاتخاذ موقف عام، والعمل عبر الانتماءات الحزبية، وربط القضية بحياة الناخبين. وتشكل التصريحات العلنية للنواب كيفية فهم الشرطة والنيابة العامة والمنصات لخطورة الضرر، في حين يقلل الإجماع بين الأحزاب من التكلفة السياسية لاتخاذ الإجراءات ومن احتمال إلغاء التشريعات مع تغيّر الحكومة.

ويمكن للبرلمانات النظر في الإجراءات التالية:

- **التحدث علناً بلغة واضحة**، وتحدّي الأطر الخطابية التي تقلل من حجم الضرر بحجة أن الصور «مولَّدة بالذكاء الاصطناعي» أو «غير حقيقية».
- **التواصل مع الفئات الأكثر عرضة للخطر**، بما في ذلك النساء العاملات في المهن العامة، والصحفيات، والمرشحات، والمدافعات عن حقوق الإنسان، ومجتمع الميم الموسع، والقاصرون.
- **استخدام قنوات الناخبين.** يمكن للتفاعل المباشر مع المتضررين ومنظمات الدعم أن يوفر أدلة بشأن الثغرات في الإنفاذ لا تستطيع أي قناة أخرى توفيرها.
- **الإجهار بالرأي ضد استهداف الزملاء.** عندما يكون البرلمانيون أنفسهم موضع صور حميمة غير رضائية مولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي، يكون التضامن بين الأحزاب أحد أقوى الرسائل الدالّة على عدم قبول هذا الضرر، في حين يُفهم صمت الزملاء على أنه رسالة معاكسة.
- **مخاطر التدقيق داخل البرلمان**، مع تقييم ما إذا كان النواب أو المرشحون أو الموظفون البرلمانيون أو عائلاتهم قد تم استهدافهم. وينبغي توفير تدريب وقنوات إبلاغ واضحة، مع الاعتراف بأن موظفي النواب غالباً ما يكونون أول من يواجه المواد العميقة التزييف الموجَّهة إلى النواب.
- **تعزيز البرلمان بوصفه مؤسسة مراعية للاعتبارات الجنسانية:**[٧٧] إنشاء آليات دعم للنواب والموظفين الذين يتعرضون للصور الحميمة غير الرضائية؛ وضمان أن يكون لدى لجان المساواة بين الجنسين تفويض صريح يغطي الصور الحميمة غير الرضائية؛ ودمج الصور الحميمة غير الرضائية في مدونات السلوك البرلمانية وسياسات السلامة في مكان العمل؛ وإشراك البرلمانيين الذكور بوصفهم مدافعين نشطين وبارزين عن عدم التسامح مطلقاً.
- **تأطير القضية بوصفها مسألة مشاركة ديمقراطية.** عندما تُردع المرشحات والممثلات المنتخبات عن دخول الحياة العامة، يتجاوز الضرر مستوى الفرد ويطال نزاهة المؤسسات التمثيلية.
- **إشراك البرلمانيين الآخرين من الجنسين ومختلف الانتماءات الحزبية في جهودكم.** غالباً ما تكون النساء محركات العمل البرلماني في مجال الصور الحميمة غير الرضائية، ولكن يمكن للبرلمانيين الذكور دعم الجهود المبذولة عن طريق إزكاء الوعي، والمبادرة بتقديم تشريعات بشأن الصور الحميمة غير الرضائية، ودعم تلك التشريعات.

٧٧ الاتحاد البرلماني الدولي، خطة العمل لبرلمانات تراعي الجندر (٢٠١٧)؛ والاتحاد البرلماني الدولي، خطة عمل لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في البرلمانات (٢٠٢٦).

الأولوية ٥ - التعاون دولياً على التصدي للضرر العابر للحدود

نادراً ما تحترم الصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي الحدود الوطنية. وعادةً ما يقع الجناة والمتضررون والمنصات التي تستضيف المحتوى في ولايات قضائية عدة، ويصعب على أي برلمان وحده أن يحاسب شركات التكنولوجيا العالمية التي تدير الأنظمة الأساسية. وسيظل التبادل المستمر بين البرلمانات - بشأن النهوج التشريعية، والخبرة في التنفيذ، ومحاسبة شركات التكنولوجيا العالمية - أمراً أساسياً.

ويمكن للبرلمانات النظر في الإجراءات التالية:

- **التواصل مع الهيئات المعنية بالمعاهدات**، بما في ذلك اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ومقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، لتسليط الضوء على الصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي في عمليات الاستعراض الدورية.
- **الاستفادة من الاتحاد البرلماني الدولي والجمعيات البرلمانية** بوصفها منصات لتبادل النهوج التشريعية، والتشريعات النموذجية، وأدلة اللجان عبر الولايات القضائية.
- **تنسيق الأسئلة البرلمانية الموجَّهة إلى شركات التكنولوجيا العالمية.** يساعد توحيد الصفوف على ضمان عدم تجاهل الولايات القضائية الصغيرة وتعزيز التدقيق الموازي بموجب أنظمة مثل قانون السلامة عبر الإنترنت في المملكة المتحدة، وقانون إزالة المحتويات في الولايات المتحدة الأمريكية، وقانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي.[٧٨]
- **المشاركة في العمليات الدولية الخاصة بالذكاء الاصطناعي مثل الحوار العالمي بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي**، التي تتيح فرصة لتأطير الصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي بوصفها شاغلاً برلمانياً وليس مجرد مسألة تقنية أو تنظيمية.

٧٨ مكتب الاتصالات، «مكتب الاتصالات يفتح تحقيقاً في موقع X بشأن صور Grok الجنسية» (١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦).

الخاتمة

لقد تطورت ظاهرة الصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي بوتيرة وحجم يفوقان قدرة الأطر القانونية الحالية على التعامل معها. وهي تضر بالمجتمع ككل، غير أن العبء الأكبر يقع على كاهل النساء والأطفال. وتردع النساء عن الحياة العامة وتختبر قدرة البرلمانات على إدارة منطقة تتقدم فيها التكنولوجيا بسرعة أكبر من الدورة التشريعية. والأضرار واسعة النطاق، ومن المرجح أن تكون معدلات الإبلاغ عنها أقل بكثير من الواقع.

وتُظهِر القضايا الواردة في هذه النشرة المواضيعية أن اتخاذ إجراء برلماني حاسم ممكن وفعال في آن واحد. وتُظهِر أيضاً أن مسار التقدّم متباين وقابل للطعن، وأن التشريعات وحدها نادراً ما تكون كافية، وأن أنجع الاستجابات هي التي تجمع بين وظائف البرلمان في مجالات التشريع والرقابة والتمثيل والميزانية بصورة منسقة.

هل يحتاج برلمانك إلى الدعم لاتخاذ إجراءات بشأن الصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي؟ أم لديك ممارسة جيدة للعرض؟

يقدِّم الاتحاد البرلماني الدولي دعمًا مخصصاً لمساعدة البرلمانات على التصدي للصور الحميمة غير الرضائية المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التحليل التشريعي المقارن والتعلّم من الأقران بين البرلمانات. ويوفر منصة لتعميم المعلومات بشأن الإجراءات البرلمانية الناجحة على الجمهور العالمي.

ويُرجى التواصل مع الاتحاد البرلماني الدولي على ai-research@ipu.org للحصول على المزيد من المعلومات أو طلب تنظيم جلسة إحاطة لفائدة برلمانك.

الملاحق

ألف - الصكوك القانونية الدولية والإقليمية

الصكوك الدولية (الأمم المتحدة)

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)
- اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)
- إعلان ومنهاج عمل بيجين (١٩٩٥)
- مبادئ توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون «الحماية والاحترام والانتصاف» (٢٠١١)
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية (٢٠٢٤)
  - انظر(ي) التعريف القانوني لمواد الاعتداء الجنسي على الأطفال: المادة ١٤: «الجرائم المتعلقة بمواد الإنترنت عن الاعتداء الجنسي على الأطفال أو استغلالهم جنسياً»
  - انظر(ي) التعريف القانوني للصور الحميمة غير الرضائية: المادة ١٦: «النشر غير الرضائي للصور الحميمة»
- التعاهد الرقمي العالمي (٢٠٢٤)

الصكوك الإقليمية

- **الاتحاد الأفريقي:**
  - البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو) (٢٠٠٣)
  - اتفاقية الاتحاد الأفريقي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات (٢٠٢٥)
  - انظر(ي) المادة ٥: «التزامات للدول بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات»
- **مجلس أوروبا:**
  - اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة (اتفاقية إسطنبول) (٢٠١١)
  - الاتفاقية الإطارية لمجلس أوروبا بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون (٢٠٢٤)

باء - توصيات المنظمات الدولية وقراراتها وتقاريرها

اللجان والمقررون الخاصون التابعون للأمم المتحدة

- **اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة:**
  - التوصية العامة رقم ٣٥ (٢٠١٧) بشأن العنف الجنساني ضد المرأة، الصادرة تحديثاً للتوصية العامة رقم ١٩ (٢٠١٧)
  - التوصية العامة رقم ٣٨ (٢٠٢٠) بشأن الاتجار بالنساء والفتيات في سياق الهجرة العالمية (٢٠٢٠)
- **مجلس أوروبا**، «التقارير العامة عن أنشطة فريق الخبراء المعني بمكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي» (سنوات متنوعة)
- **الأمين العام للأمم المتحدة**، تكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات: العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا (٢٠٢٤)
- **مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة**، تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه عن العنف ضد النساء والفتيات على شبكة الإنترنت من منظور حقوق الإنسان (٢٠١٨)

الوكالات والهيئات التابعة للأمم المتحدة

- **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو):**
  - التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي (٢٠٢١)
  - مدخل إلى المحتوى الاصطناعي وتداعياته على سياسات الذكاء الاصطناعي (٢٠٢٤)
- **مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان**، التعجيل بالجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والبنات: منع جميع أشكال العنف ضد النساء والبنات ذوات الإعاقة والتصدي لها – قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في ١٣ تموز/يوليو ٢٠٢١ (٢٠٢١)
- **منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)**، الذكاء الاصطناعي والاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم جنسياً (٢٠٢٦)
- **هيئة الأمم المتحدة للمرأة:**
  - مستودع أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن العنف الميسَّر تكنولوجياً ضد النساء والفتيات (٢٠٢٥)
  - كيف يفاقم الذكاء الاصطناعي العنف الميسَّر تكنولوجياً ضد النساء والفتيات (٢٠٢٥)
  - نقطة التحول: التصاعد المرعب للعنف ضد النساء في المجال العام (٢٠٢٥)
  - «عندما تخفق العدالة: لماذا لا تستطيع النساء الحصول على الحماية من إساءة استخدام الصور العميقة التزييف المولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي» (٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢٦)
  - نقطة التحول: تأثيرات العنف عبر الإنترنت، وتجلياته، وسبل الانتصاف ضده في عصر الذكاء الاصطناعي (٢٠٢٦)
  - جدول متابعة بيجين: خطة عمل بيجين+٣٠ (٢٠٢٦)

الاتحاد البرلماني الدولي

- التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في برلمانات أوروبا (٢٠١٨)
- التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في برلمانات أفريقيا (٢٠٢١)
- *تأثر الذكاء الاصطناعي في الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون* (قرار اعتمدته جمعية الاتحاد البرلماني الدولي إبّان دورتها التاسعة والأربعين بعد المائة) (٢٠٢٤)

- التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في برلمانات آسيا والمحيط الهادئ (٢٠٢٥)
- إعلان كوالالمبور: البرلمانات والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي (٢٠٢٥)

جيم - التشريعات المتعلقة بالصور الحميمة غير الرضائية في مختلف أنحاء العالم

أستراليا

- **حكومة نيو ساوث ويلز**، قانون تعديل الجرائم (الصور الحميمة) رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٧ (٢٠١٧)
- **برلمان أستراليا**:
  - قانون السلامة عبر الإنترنت رقم ٧٦ لسنة ٢٠٢١ (٢٠٢١)
  - انظر(ي) الجزء ٦ من التعريف القانوني لعبارة «المشاركة غير الرضائية للصور الحميمة»
  - مشروع قانون تعديل القانون الجنائي (المواد الجنسية العميقة التزييف) لسنة ٢٠٢٤ (٢٠٢٤)
  - انظر(ي) التعريف القانوني للصور الحميمة غير الرضائية في القسم 474.17A

الاتحاد الأوروبي

- لائحة البرلمان الأوروبي والمجلس رقم ٢٠٦٥ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ بشأن سوق موحدة للخدمات الرقمية (٢٠٢٢)
  - انظر(ي) المادة ١: «الموضوع»
  - انظر(ي) المادة ١٨: «إشعار باشتباهات الجرائم الجنائية»
  - انظر(ي) المادة ٢٠: «نظام معالجة الشكاوى الداخلية»
  - انظر(ي) المادة ٢٣: «التدابير والحماية ضد سوء الاستخدام»
- لائحة البرلمان الأوروبي والمجلس رقم ١٦٨٩ لسنة ٢٠٢٤ بتاريخ ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٢٤ الخاصة بإرساء قواعد موحدة بشأن الذكاء الاصطناعي (٢٠٢٤)
  - انظر(ي) التعاريف القانونية في المادة ٥: «الممارسات المحظورة»
  - انظر(ي) الإدراج المقترح لتطبيقات التعرية في المادة ٥(١)(ل)
- التوجيه رقم ١٣٨٥ لسنة ٢٠٢٤ الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٢٤ بشأن مكافحة العنف ضد النساء والعنف الأسري (٢٠٢٤)
  - انظر(ي) التعاريف القانونية في المادة ٥: «المشاركة غير الرضائية للمواد الحميمة أو المعدَّلة»
- التوجيه رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٢ الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الذي يحدد المعايير الدنيا لحقوق ضحايا الجريمة ودعمهم وحمايتهم (٢٠١٢)

ألمانيا

- **مجلس النواب الاتحادي الألماني**، مشروع قانون لتعديل قانون العقوبات – تجريم العنف الجنسي القائم على الصور (٢٠٢٦)
  - انظر(ي) التعاريف القانونية في القسمين 184k(1) و184k(2)

الهند

- **حكومة الهند**، القانون الجنائي لسنة ٢٠٢٣ (القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠٢٣) (٢٠٢٣)
  - انظر(ي) التعريف القانوني في المادة ٧٧: «التلصص»
- **وزارة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات**، قواعد تكنولوجيا المعلومات (المبادئ التوجيهية الوسيطة ومدونة أخلاقيات وسائل الإعلام الرقمية)، ٢٠٢١ (٢٠٢١)
  - انظر(ي) الأحكام المعنية المتعلقة بالمشاركة غير الرضائية للصور
  - انظر(ي) الجزء الثاني: «بذل الوسطاء العناية الواجبة وآلية جبر المظالم»

كينيا

- **برلمان كينيا**، مشروع قانون الذكاء الاصطناعي، ٢٠٢٦ (٢٠٢٦)
  - انظر(ي) المادة ٣٠(و): «إرشادات أخلاقية»

المكسيك

- **وزارة الداخلية**:
  - القانون العام لوصول النساء إلى حياة خالية من العنف، في المجال المتعلق بمراكز العدالة للنساء (قانون أولمبيا) (٢٠٢١)
  - مرسوم بتعديل وإضافة أحكام مختلفة إلى القانون العام لوصول النساء إلى حياة خالية من العنف، في المجال المتعلق بمراكز العدالة للنساء (٢٠٢٣)

جمهورية كوريا

- **الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا**، القانون الخاص بشأن عقوبة جرائم العنف الجنسي وغيرها (تم سنه في عام ٢٠١٣، وعُدِّل في عام ٢٠٢٤) (٢٠٢٤)
  - انظر(ي) التعريف القانوني في المادة ١٤(٢): «توزيع الصور المزيفة، إلخ.»

سري لانكا

- **برلمان سري لانكا**، قانون تمكين المرأة رقم ٣٧ لسنة ٢٠٢٤ (٢٠٢٤)

المملكة المتحدة

- **حكومة المملكة المتحدة:**
  - قانون العدالة والمحاكم الجنائية لسنة ٢٠١٥ (٢٠١٥)
  - انظر(ي) القسمين ٣٣ و٣٤: «الإفصاح، أو التهديد بالإفصاح، عن صور وأفلام جنسية خاصة بقصد التسبب في الضيق» و«معنى 'الإفصاح' و'الصورة أو الفيلم'»
  - قانون السلامة عبر الإنترنت لسنة ٢٠٢٣ (٢٠٢٣)
  - انظر(ي) التعريف القانوني في المادة ١٨٨: «نشر صورة أو فيلم حميمي أو التهديد بنشره»
- **برلمان المملكة المتحدة**، مشروع قانون (جرائم) الصور والفيديوهات الجنسية الصريحة غير الرضائية (٢٠٢٤)

الولايات المتحدة الأمريكية

- **كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية**، قانون أدوات معالجة الاستغلال المعروف من خلال تحجيم التزييف العميق التكنولوجي على المواقع الإلكترونية والشبكات (٢٠٢٥)
- **وزارة العدل الأمريكية**، قانون مكافحة العنف ضد المرأة لسنة ١٩٩٤ بصيغته المعدَّلة (٢٠٢٦)
  - انظر(ي) الأحكام المعنية المتعلقة بالاعتداء الجنسي الرقمي

دال - التقارير البرلمانية الوطنية، وتقارير الهيئات القانونية المعنية بحقوق الإنسان وأنشطتها

التقارير

- **مرفق البحوث البرلمانية الأوروبية:**
  - مواجهة التزييف العميق في السياسات الأوروبية (٢٠٢١)
  - الأطفال والتزييف العميق (٢٠٢٥)
- **مجلس النواب الاتحادي الألماني:**
  - التزييف العميق: التعبات الجنائية والمدنية (٢٠٢٤)
  - مكتب تقييم التكنولوجيا، تقييم آثار التكنولوجيا: التحديات والفرص القانونية والمجتمعية المرتبطة بالصور العميقة التزييف (٢٠٢٦)
- **برلمان أستراليا**، لجنة مجلس الشيوخ الدائمة للشؤون القانونية والدستورية، [أحكام] مشروع تعديل القانون الجنائي (المواد الجنسية العميقة التزييف) لسنة ٢٠٢٤ - التقرير - آب/أغسطس ٢٠٢٤ (٢٠٢٤)
- **برلمان المملكة المتحدة**، اللجنة المعنية بشؤون النساء والمساواة في مجلس العموم، مكافحة إساءة استخدام الصور الحميمة غير الرضائية (٢٠٢٥)

جلسات الاستماع والاقتراحات البرلمانية

- **المجلس الوطني للنمسا**، قرار مقترح مقدَّم من النائبين سليمان زوربا وميري ديسوسكي والصديقات والأصدقاء بشأن مكافحة إساءة استخدام المحتويات العميقة التزييف وسد الثغرات القانونية (٢٠٢٥)
- **برلمان أستراليا**، لجنة مجلس الشيوخ الدائمة للشؤون القانونية والدستورية، [أحكام] مشروع تعديل القانون الجنائي (المواد الجنسية العميقة التزييف) لسنة ٢٠٢٤ - التقرير - آب/أغسطس ٢٠٢٤ (٢٠٢٤)
  - انظر(ي) التذييل ٢ – جلسات الاستماع العامة
- **برلمان المملكة المتحدة**، اللجنة المعنية بشؤون النساء والمساواة في مجلس العموم:
  - «الأدلة الشفهية: التصدي لإساءة استخدام الصورة الحميمة غير الرضائية، تقرير مجلس العموم رقم ٣٣٦» (٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤)
  - «إساءة استخدام الصور الحميمة غير الرضائية» (رسالة إلى هيئة تعويضات الإصابات الجنائية (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤)
- **مجلس نواب الولايات المتحدة الأمريكية**، لجنة الرقابة والمساءلة، معالجة الأضرار الحقيقية التي يسببها التزييف العميق (جلسة استماع) (٢٠٢٤)
- **مجلس شيوخ الولايات المتحدة الأمريكية**، اللجنة المعنية بشؤون الجهاز القضائي، الجيد والسيء والشنيع: المواد العميقة التزييف المولدة بالذكاء الاصطناعي في عام ٢٠٢٥ (جلسة استماع) (٢٠٢٥)

الملحق هاء - دراسات ومنشورات صادرة عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية

- **بيكا برانوم ومي يون كيم**، الاستجابة السريعة: إنشاء عمليات متمحورة حول المتضررين للإبلاغ عن الصور الحميمة غير الرضائية (٢٠٢٥)
- **مركز الابتكار في الحوكمة الدولية**، من أجل دعم إنترنت أكثر أماناً: استبيان عالمي بشأن العنف الجنساني عبر الإنترنت (٢٠٢٣)
- **ESET**، «ثلثا النساء تقريباً يقلقن من أن يكن ضحايا لمواد إباحية عميقة التزييف، وفقاً لما كشفته شعبة البحوث التابعة لشركة ESET بالمملكة المتحدة» (٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٤)
- **المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين**، مكافحة العنف السيبراني ضد النساء والفتيات (٢٠٢٢)
- **مؤسسة مراقبة الإنترنت**، ضرر بلا حدود: مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال من خلال عيون محللينا (٢٠٢٦)
- **كونستانتينوس باباكريستو**، خط المساعدة لضحايا الانتقام الإباحي: تقرير عام ٢٠٢٣ (٢٠٢٣)
- **ماريا بافيليك وماتيوس لابوز**، المواد الجنسية غير الرضائية العميقة التزييف – التهديدات وتوصيات للإجراءات القانونية والمجتمعية (٢٠٢٥)

تستند هذه النشرة المواضيعية إلى العمل الجاري للاتحاد البرلماني الدولي والرامي إلى التصدي للعنف ضد النساء في الحياة السياسية[1] ودعم العمل البرلماني بشأن الذكاء الاصطناعي،[2] فضلاً عن مجموعة من الأمثلة المستمدة من البرلمانات. وتهدف إلى توفير دليل عملي للعمل البرلماني المرتكز على المتضررين.

وقد أُعدّت هذه النشرة المواضيعية مع العلم بأن الصور الحميمة غير الرضائية قضية متطورة. إذ تتغير القدرات التكنولوجية بسرعة، وتتكشف القضايا التي تدفع النقاش العام في الوقت الحقيقي، وتتكيف البرلمانات باستمرار في استجاباتها التشريعية والرقابية والتمثيلية والمالية. ومن المزمع إعداد إصدارات جديدة لتقديم معلومات إضافية عن المستجدات في الاستجابات الناشئة عبر البرلمانات للقضايا المطروحة. ويُدعى القراء إلى نشر معلومات عن الإجراءات التي يتخذونها حتى يتمكن المجتمع البرلماني الأوسع نطاقاً من التعلّم من تجاربهم. ويمكن إرسال المساهمات إلى ai-research@ipu.org، وستُجمع هذه المساهمات وتوزَّع عبر قنوات الاتحاد البرلماني الدولي.

١ الاتحاد البرلماني الدولي، التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في برلمانات آسيا والمحيط الهادئ (٢٠٢٥).
٢ الاتحاد البرلماني الدولي، الذكاء الاصطناعي (تاريخ الاطلاع: ٧ حزيران/يونيو ٢٠٢٦).

أُعدَّت هذه الدراسة بفضل البرلمانيين الذين خصصوا جزءاً من وقتهم بسخاء للحديث عن تجاربهم الشخصية، والتي كانت شديدة الإيلام لبعضهم. ويعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن امتنانه البالغ لانفتاحهم وثقتهم. ويعرب أيضاً عن تقديره الصادق للسيدة لينا غومنيور، والسيدة ميري ديسوسكي، والسيدة شارون كلايدون، والسيدة كيم نام-هي، والسيدة مارسيلا غيرا كاستيلو وفرقهن لتزويدنا برؤى وخبرات قيمة بشأن الإجراءات البرلمانية الرامية إلى التصدي للصور الحميمة غير الرضائية.

وتولى الدكتور ألكسندر كريبيتز تنسيق هذه النشرة المواضيعية، مع إسهامات كبيرة من أعضاء الفريق المعني بسياسات الذكاء الاصطناعي، بمن فيهم السيد أليكس ريد والسيد يونغجون يون، تحت قيادة السيد آندي ريتشاردسون. ولولا الدعم الوثيق والتفاني الذي أبداه الفريق المعني بالشؤون الجنسانية التابع للاتحاد البرلماني الدولي، لما أمكن إنجاز هذه الدراسة. ويعرب المؤلفون عن امتنانهم بشكل خاص للسيدة إيزابيلا فليزي والسيدة زينة هلال على ملاحظاتهما القيمة وإسهاماتهما الجوهرية ومشاركتهما المستمرة طوال المشروع.

ويعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن امتنانه للدعم المالي الذي قدَّمته الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA) لإصدار هذه النشرة المواضيعية.

حقوق الطبع والنشر © الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠٢٦

ردمك (ورقي): 978-2-88069-000-7

ردمك (إلكتروني): 978-2-88069-001-4

الاتحاد البرلماني الدولي، مكافحة الصور الحميمة غير الرضائية: دليل للعمل البرلماني، نشرة مواضيعية (الاتحاد البرلماني الدولي، حزيران/يونيو ٢٠٢٦).

يُرجى التواصل مع الاتحاد البرلماني الدولي على press@ipu.org لإبلاغه استخدام محتوى هذا المنشور.